المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر: الواقع، التحديات، وآفاق المستقبل

د. قياتي عاشور
مدرس علم الاجتماع السياسي
كلية الآداب - جامعة بني سويف

الملخص:

تُعد فرصة المشاركة في الأنشطة السياسية هي جوهر الحياة في مجتمع عادل وديمقراطي؛ لذلك يركِّز هذا البحث على الوقوف على مستوى المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، ورصد التحديات والعوائق التي تحول دون مشاركتهم، والتعرف على الفرص وآفاق المستقبل من البرامج والسياسات. وقد توسَّل هذا البحث بمنهجية أنثروبولوجية كيفية ارتكزت في جمع البيانات على أداة المقابلات شبه الموجهة، وتمَّ اختيار المشاركين من ثلاث فئات: (ضِعاف البصر، وضِعاف السمع، وضِعاف الجسد)، باستخدام أسلوب عينة كرة الثلج، ثم تمَّ فحص المقابلات باستخدام التحليل الكيفي في سياق الأدبيات ذات الصلة والنماذج الطبية والاجتماعية للإعاقة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمُّها: أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة كانت في حدها الأدنى؛ حيث إن الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية عاقت مشاركتهم في الأنشطة السياسية، وكشفت النتائج أن العقبات الأكثر شيوعًا كانت: ضعف التواصل، ومواقفهم السلبية تجاه السياسة والسياسيين، والبيئات المادية التي لا يمكن الوصول إليها، والفقر والتعليم الرسمي المنخفض، وكشفت الدراسة أيضًا عن الفرص التي من أبرزها التشريعات القانونية، والمبادرات الوطنية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، الأشخاص ذوو الإعاقة، السياسة.

Political Participation of Individuals with Disabilities in Egypt: Reality, Challenges, and Future Prospects

Dr. Kayaty Ashour
Lecturer of Political Sociology
Faculty of Arts - Beni-Suef University

Abstract:

The opportunity to participate in political activities is the essence of life in a just democratic society. Therefore, this research focuses on the level of political participation of Individuals with disabilities, observing the challenges and obstacles that prevent their participation, and identifying opportunities and prospects for programs and policies. This research used a qualitative anthropological methodology based on collecting data through Semistructured interviews. Participants were selected from three categories (visually impaired, hearing impaired, and physically impaired), using the snowball sampling method. The interviews were then examined using qualitative analysis, in the context of relevant literature, medical and social models of disability. The study reached several results, the most important of which is that the participation of people with disabilities in politics is at a minimum, due to social, economic, cultural, and physical barriers that hindered their participation in political activities. The results revealed that the most common obstacles were poor communication, negative attitudes towards politics and politicians, inaccessible physical environments, poverty and low formal education. The study also revealed opportunities, the most noticeable of which are legal legislation and national initiatives.

Keywords: political participation, Individuals with disabilities, politics.

المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر: الواقع، التحديات، وآفاق المستقبل

د. قياتي عاشور
مدرس علم الاجتماع السياسي
كلية الآداب - جامعة بني سويف

مقدمة:

تُعد المشاركة الفعالة لجميع المواطنين في العملية السياسية أمرًا حيويًّا؛ لأنها تساعد في الحفاظ على الثقة في النظام السياسي (Christensen, 2011)، وتعزيز الحق في المشاركة على قدم المساواة في السياسة، والديمقراطية، والاندماج الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، وحماية حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأشخاص (UNHCHR, 2015). والقضاء على التهميش السياسي، والنهوض بجميع حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة (Hall & Alvarez, 2012). وبالتالي مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة تمكنهم من اتخاذ قرارات بشأن حياتهم، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالقيادة السياسية (Koroli, 2015)، والتأثير الإيجابي في المجالات والاهتمامات الأخرى التي تتأثر فيها مصالحهم، مثل: وصولهم إلى أعلى درجات التعليم، وسلم العمل، وسُبل العيش، والصحة الجيدة (Human Rights Commission, 2014).

لذلك ينبغي التقليل من العوائق التي تُقيّد مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في اتخاذ القرارات السياسية (Meekosha, 1999)؛ لضمان قدرتهم على ممارسة هذا الحق على قدم المساواة مع غيرهم من أفراد المجتمع (Schur et al, 2013; Smith & Hutchison, 2004). وفي ضوء الفوائد المرتبطة بالمشاركة في السياسة تطلبت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة UN (2006) أن تتخذ الحكومات إجراءات ملموسة لإزالة جميع الحواجز التي تمنع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة (European Union Agency for Fundamental Rights,

2014) على سبيل المثال: تنصُّ المادة 29 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006) على أنه: "يجب على الدول الأطراف ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعَّال وكامل في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين بشكل مباشر، أو من خلال ممثلين يتمُّ اختيارهم بحرية" (ص4). ولا يمكن تحقيق هذا البند إلا إذا بذلت الحكومات جهودًا واعية لتنفيذ السياسات التي من شأنها إزالة جميع الحواجز التي تمنع دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم (Human Rights Watch, 2012; International Foundation for Electoral System, 2014).

بشكل عام، ما زال مستوى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة السياسية منخفضًا؛ حيث يتراوح بين 10 و21 في المئة (Schriner et al., 1998)؛ خاصة مشاركة النساء مقارنة بالرجال؛ ومشاركة كبار السنِّ مقارنة بالشباب؛ وأيضًا انخفاض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة (Guldvik et al., 2013). في بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية تكون المشاركة منخفضة جدًّا مقارنة بالأشخاص غير المعوقين، على الرغم من تمتُّعِهم بالاستقلال مُسبقا مقارنة بالدول الأخرى (Schur et al, 2002)، ويتكرر الأمر في كندا؛ حيث كانت مشاركتهم منخفضة أيضًا؛ لا سيما في التنافس كمرشحين في الانتخابات البلدية والإقليمية والفيدرالية (Prince, 2007). حتى على مستوى البلدان الإفريقية مثل الكاميرون (Opokua et al., 2016). وأرجع شور وآخرون (2002) وبرنس (2007) التمثيل الناقص للأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة إلى المواقف العامة السلبية، مثل: الوصم، والتمييز المرتبط بالإعاقة، والعوامل الاقتصادية، وانخفاض مستوى التعليم الذي يؤثر على معرفتهم بالسياسة، وعدم إمكانية الوصول.

وتطبيقًا على الحالة المصرية، منح دستور 2014 كل مواطن (بما في ذلك ذوي الإعاقة) حقَّ المشاركة في الحياة السياسية؛ حيث تنصُّ (المادة 81) من دستور

2014 "تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، صحيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وترفيهيًّا ورياضيًّا وتعليميًّا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين؛ إعمالًا لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص". ولهم تمثيل مناسب في المجالس المحليَّة ضمن نسبة الـ 50% للعُمال والفلاحين (المادة 180) ولهم تمثيلًا ملائمًا في أول مجلس للنواب ينتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذي يُحدِّده القانون" (المادة 244) بالإضافة إلى ذلك، يهدف قانون الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10 لسنة 2018 إلى حماية وتعزيز المساواة في حقوق المشاركة فيما بينهم، والمشاركة في صُنع القرار السياسي والترشح للمناصب. ومع ذلك نادرًا ما يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة في مصرَ في الأنشطة السياسية ومناصبها؛ لذلك من الواضح يجب تكريس المزيد من الجهد لترجمة مبادئ هذا التشريع في الإجراءات التي تسمح للأفراد باستخدام الإعاقة للمشاركة بشكل كامل مع السياسة في جوانب الحياة اليومية والعامة.

وتأسيسًا على ما سبقَ، فقد قام الباحث باستكشاف مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة السياسية عن كثبٍ، والتركيز على ما يعتبره الأشخاص ذوو الإعاقة عوائق أمام هذه المشاركة، بما في ذلك العمليات والممارسات والسياسات، والقوانين والمعتقدات المجتمعية والخصائص الشخصية بغيةَ فهم كيفية الاستفادة من إمكانات الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة بشكل أفضل، ورؤية العالم من منظور مختلف.

إشكالية البحث:

عانى الأشخاص ذوو الإعاقة من التمييز المنهجي والاستبعاد من القضايا الوطنية تاريخيًا؛ خاصةً القضايا اليومية ذات الصلة بمشوار حياتهم (Schur et al., 2002)، مثل: التصوُّرات السلبية عنهم، ووضعهم اللاحق في "مؤسسات الإيواء" إلى استبعادهم من مجتمع اليوم، مما قيَّد من قدرتهم على الاندماج الاجتماعي، وإيصال

أصواتهم بشأن القضايا الوطنية (Meekosha, 1999). وعلى الرغم من أن الجهود المبذولة لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بدأت منذ سنوات (Schur et al., 2013b)؛ فقد أظهرت الدراسات أن أحد المجالات التي لم يكن أداء الأشخاص ذوي الإعاقة فيها جيدًا هو مشاركتهم في السياسة (Sackey, 2014). بالإضافة إلى ذلك، تبيَّنَ أن عددًا قليلًا من الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم الفرصة للترشُّح للمناصب السياسية العليا، مثل: مجلس النوُّاب، والمناصب الوزارية (Schur et al. 2013). وعلى سبيل المثال في كرواتيا، كان سبعة برلمانيين فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2014 من أصل 151 مقعدًا؛ بينما كان لدى المملكة المتحدة وبولندا ثلاثة أشخاص فقط من ذوي الإعاقة في برلمانات كل منهما (European Union Agency for Fundamental Rights, 2014)، وفي عام 2014 كان في جنوب إفريقيا 17 عضوًا في البرلمان من ذوي الإعاقة، وفي كينيا تمَّ شغل 12 مقعدًا فقط من بين 24 مقعدًا مُخصَّصًا للأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2015 (Wanambisi, 2015). وفيما يختصُّ بالتعيينات في المناصب الوزارية لا يتمُّ النظر إلا في عدد قليل من الأشخاص ذوي الإعاقة (Meekosha, 1999).

واتجهت بعض الدراسات الأخرى صوبَ عوائق المشاركة السياسية، على سبيل المثال المواقف السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة: محو الأمية، الفقر، الإجراءات الانتخابية المرهقة؛ نقص المواد الانتخابية المخصَّصة؛ والبيئة المادية التي يتعذَّر الوصول إليها (Attanayake, 2015; Baffoe, 2013; Human Rights Watch, 2012; Sackey, 2014). وأشار العديد من الدراسات من عدة دول بما في ذلك كندا (Klein, 2005)، وغانا (Sackey, 2014)، وزامبيا (International Labour Organization, 2013) وفيتنام (Human Rights Watch, 2012) - إلى أن استمرار: نقص الموارد المالية، والمواقف السلبية، وانخفاض التحصيل التعليمي، والبيئة المادية التي يتعذَّر الوصول إليها - يؤدِّي

إلى انخفاض المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة. وإلى جانب هذه العوامل فقد تجعل الإعاقة من الصعب على بعض الأشخاص ذوي الإعاقة التفاعل مع بقية الأعضاء الآخرين في المجتمع؛ مما يحدُّ من التفاعل مع أقرانهم، وفرص فَهم العملية السياسية (Meekosha, 1999; Schur et al., 2013b). كما حَرَمت القوانين الانتخابية بعض الأشخاص ذوي الإعاقة مثل الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والنفسية الاجتماعية من المشاركة في السياسة؛ لأنهم يُعتبرون غير قادرين على اتخاذ قرارات سياسية سليمة (Human Rights Watch, 2012; International Foundation for Electoral System, 2014; Sackey, 2014).

أما في مصر، فقد ركَّزتِ الدراسات التي أُجريت حول مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة إلى حدٍّ كبير على مشاركتهم في التصويت فقط، مع إبداء بعض الاهتمام الخجول في مشاركتهم في الأنشطة السياسية الأخرى.

وبشكل عام، تُركِّز أدبيات المشاركة السياسية العالمية بشكل أساسي على نسبة الإقبال على التصويت والتحديات ذات الصلة، وتستخدم في الغالب نهجًا كميًّا لجمع البيانات الضرورية وتحليلها. بالإضافة إلى ذلك، أُجريت معظم الدراسات المشار إليها آنفًا في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، والأفريقية، والتي تعتمد على الأنظمة والهياكل الاجتماعية والسياسية المختلفة تمامًا عن تلك الموجودة في مصر.

ويُعدُّ النقص النسبي في المشاركة السياسية بين الأفراد المصريين ذوي الإعاقة ـ هو ظاهرة يتمُّ التغاضي عنها. ولا تزال أصوات هؤلاء الأفراد غير مسموعة؛ وبالتالي هناك حاجة للبحث الذي يعالج هذه القضية في سياق ثقافي مصري على وجه التحديد من منظور سوسيولوجي.

كما أن فكرة الوقوف على أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة نبعت من متابعة الباحث كمراقب محليّ لانتخابات مجلسي النوُّاب والشيوخ 2020، بالإضافة إلى إثارة القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في جلسات الحوار الوطني في إطار لجنة

الشباب، ضمن المحور المجتمعي؛ خاصة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية 2024، ورغبة الكثيرين في توسيع قاعدة المشاركة السياسية كأحد دعائم ترسيخ الديمقراطية.

وفي ضوء ما سبق تتمحور مشكلة البحث الراهن حول تساؤل رئيس: ما مستوى المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وما أهم التحديات، والعوائق التي تحول دون مشاركتهم في مصر؟

أهداف البحث وتساؤلاته:

يهدف البحث بوجه عامٍّ إلى الوقوف على مستوى المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، ورصد التحديات، والعوائق التي تحول دون مشاركتهم. وتحقيقًا لهذه الغاية يستهدف البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما مدى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة السياسية في مصر؟
2. ما طبيعة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صُنع القرار السياسي؟
3. ما العقبات والحواجز التي تحدُّ من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في النشاط السياسي؟ أو ما الذي يعتبره الأشخاص ذوو الإعاقة عوائق أمام المشاركة في هذه الأنشطة؟
4. ما الفرص المتاحة من حيث البرامج، والممارسات التي تساعد على شمول ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة دون تهميش؟

الإطار النظري:

(1) المفهومات الرئيسية:

المشاركة السياسية:

وفيما يلي مقاربة لأبرز تعاريف المشاركة السياسية وما يرتبط بها من تصورات ورؤى؛ وذلك في محاولة لصوغ تعريف إجرائي يتوسَّل به البحث. يُعرِّف فيربا وآخرون .Verba et al (1995) المشاركة السياسية على أنها: "أي نشاط من قِبل مواطنين عاديين، لهم تأثير أو نية للتأثير على الإجراءات الحكومية - إما بشكل مباشر عن طريق التأثير في صُنع أو تنفيذ السياسة العامة، أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير على اختيار الأشخاص الذين يضعون تلك السياسات"، وتتضمَّن هذه

الأنشطة ظواهر متباينة، مثل: التصويت، والحملات، ونشاط الحملة، والأنشطة المجتمعية، الأعمال التشاركية، والاتصالات التي يبدأها المواطن" (ص 38).

ويرى فولكس Faulks أن المشاركة السياسية هي: "مختلف الأنشطة الفردية والجماعية في العمليات الحكومية الهادفة لتفعيل حياتهم" (Faulks, 2000, p. 143).

إذن، تشمل المشاركة السياسية مجموعة واسعة من الأنشطة التي من خلالها يُطوَّر الناس، ويعبرون عن آرائهم حول العالم وكيف يُحكم، ويحاولون المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم وتشكيلها. وتتراوح هذه الأنشطة من تطوير التفكير حول الإعاقة أو غيرها من القضايا الاجتماعية على مستوى الفرد أو الأسرة، والانضمام إلى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أو المجموعات والمنظمات الأخرى، والقيام بحملات على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني، إلى عملية السياسة الرسمية، مثل: التصويت أو الانضمام إلى حزب سياسي أو الترشح للانتخابات (Khasnabis et al., 2010).

وذهب كلٌّ من أرتون وهان إلى أنها: "لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات؛ بل تشمل كافة الأعمال والأنشطة والمساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع؛ كالتأثير على أصحاب النفوذ في السلطة، وحضور الاجتماعات السياسية والعضوية في المنظمات والأحزاب السياسية، وتمويل الحملات الانتخابية، وبهذا المعنى تُصبح المشاركة السياسية هي ممارسة السياسة على المستوى العام (Bystydzienski, 1992, p.1).

واضح أن تعريف المشاركة السياسية يشمل السعي لتحقيق أهداف محددة، تتكون أساسًا من ممارسة التأثير على القرارات السياسية على مستويات مختلفة من النظام السياسي. كما يشمل عمومًا المشاركة التطوعية في الأنشطة السياسية؛ فالتصويت في الانتخابات والترشُّح للانتخابات هما الشكلان الرئيسيان والأكثر مباشرة للمشاركة

السياسية. فالحق في التصويت بأنه: "الرمز الأكثر رمزية للمواطنة"، مع الإشارة إلى أن المشاركة في العمليات الانتخابية تشمل أيضًا فرصة التسجيل كمرشح، والقيام بحملات انتخابية، وانتخابه وتولي منصب (Marie, 2023).

كما يُركّز الجدل الأساسي في العقود الأخيرة على بنية الأعمال التشاركية للمشاركة السياسية، مثل: التوسُّع للاحتجاج، والنزعة الاستهلاكية السياسية (Theocharis, et al., 2023). ويمكن لمنتقدي وسم مثل هذه الأعمال بالمشاركة السياسية أن يجادلوا بأن المشاركة السياسية يجب أن تشمل فقط الإجراءات الموجَّهة بوضوح إلى المؤسسات أو العمليات السياسية، أو التي لها بعض الإمكانات المباشرة المعقولة للتأثير على السياسة أو اختيار صانعي السياسات. منَ الواضح أن توسيع المفهوم يؤدي إلى تحديات مفاهيمية ومنهجية (Fox, 2014). لكن التعريفات الموسَّعة للمشاركة تلقي الضوء أيضًا على كيفية فَهم الناس لأنفسهم في الأنظمة السياسية، وكيف يرون حدود السياسة في الحياة اليومية. من الواضح أن فَهم معنى المشاركة في السياسة للمواطنين يتغيَّر بمرور الوقت (Pickard, 2019).

تستخدم أبحاث المشاركة السياسية بشكل عام التمييز التقليدي بين الأشكال المؤسسية وغير المؤسسية للمشاركة السياسية (Ohme et al., 2018; Van Deth, 2014) ومع ذلك، فإن هذا التصور لا يُميز بين الأشكال المختلفة للمشاركة غير المؤسسية، ويفتقر إلى إطار لتحديد والتقاط الأنواع الناشئة من هذه المشاركة. في تعريفه الإجرائي، تحايل فان ديث Van Deth (2014) على هذه المشكلة، وقدَّم لنا نقطة البداية. يتضمن:

(1) الأنشطة التي تقع في نطاق الدولة، مثل: (التصويت، والتطوع الحزبي، والاتصال بالسياسيين).

(2) الأفعال التي تقع خارج هذا المجال، ولكنها لا تزال تستهدف الساحة السياسية أو قضية مشتركة، مثل: (توقيع الالتماسات، والانضمام إلى المظاهرات).

(3) الأنشطة التي تقع خارج نطاق الدولة، ولا تستهدف المستوى الجماعي؛ بينما لا تزال مدفوعة بالنوايا السياسية، مثل: (الاستهلاك السياسي، والتعليق عبر الإنترنت).

وهنا أنا لا اهتمُّ بالتصويت، ولكن أركِّزُ عن الأشكال غير التقليدية، ويمكن استخدام مفهوم إجرائي للمشاركة السياسية، بأنها: "تقييم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة السياسية غير التقليدية، مثل: المساهمة بالمال في حزب سياسي أو مرشح، والكتابة أو التحدُّث إلى الممثلين/المسئولين المنتخبين، وحضور الاجتماعات السياسية، وكتابة الرسائل إلى الصحف حول القضايا السياسية، والمساهمة بالمال لمنظمة تحاول التأثير على سياسة/ تشريعات الحكومة، والعمل مع المجموعات أو من تلقاء أنفسهم لتغيير القوانين أو السياسات الحكومية".

الإعاقة:

تشير الإعاقة إلى ظاهرة معقَّدة متعددة الأبعاد ومتطورة، وقد تؤثر على الناس بطرق مختلفة حسب السياق، ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية (2011) والتي تستخدم التصنيف الدولي للأداء والإعاقة والصحة (ICF) كنقطة انطلاق مفاهيمية ـ يمكن فَهم الإعاقة على أنها: "تفاعل ديناميكي بين الظروف الصحية والعوامل السياقية الشخصية والبيئية على حدٍّ سواء". وتُعرِّف منظمة الصحة العالمية الإعاقة بأنها: "مصطلح شامل للإعاقات وقيود النشاط وقيود المشاركة، في إشارة إلى الجوانب السلبية للتفاعل بين الفرد (المصاب بحالة صحية) والعوامل السياقية (العوامل البيئية والشخصية)" (WHO, 2011: 4).

ووفقًا للأمم المتحدة (UN)، فإن "الإعاقة هي مفهوم متطور وأن الإعاقة ناتجة عن التفاعل بين الشخص المصاب بإعاقة والحواجز السلوكية والبيئية التي تُعيق مشاركته الكاملة والفعَّالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين" (United Nations, 2006, 1). الغاية الأساسية لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هو أنه بدلًا من اضطرار الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التوافق مع الطريقة التي

يتمُّ بها تنظيم المجتمع ـ يعتبر الآن التزامًا على الدولة والمجتمع لجعل جميع قطاعات الحياة الاجتماعية في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة (FRA, 2010).

لقد تمَّ تهيئة المفهوم المذكور أعلاه من النموذج الاجتماعي للإعاقة (Oliver, 1990) والذي ينصُّ على أنه في حين أن الشخص قد يكون لديه إعاقة جسدية أو حسية، فإنه لا يكون في الواقع مُعاقًا حتى يتمَّ استبعاد الشخص من المشاركة الكاملة في المجتمع نتيجة للحواجز التي وضعها المجتمع. وتشمل الحواجز الاجتماعية: الوصم، والتمييز ضدَّ الأشخاص في العمل أو فرص التعليم نتيجة لإعاقتهم، ونقص توفير الأجهزة التكنولوجية المناسبة، والبيئة التمكينية التي يمكن أن تُعيق مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة المجتمعية.

وبالتالي ـ على عكس المفهوم التقليدي أو الطبي للإعاقة الذي أكَّد على ضعف الشخص الجسدي أو الحسي ـ فإن المفهوم الاجتماعي يُركِّز بشكل أكبر على القيود المفروضة على الشخص المصاب بإعاقة من خلال تفاعله الاجتماعي (Oliver, 1990).

ويُعرف القانون المصري (المادة 2 من القانون 10 لسنة 2018) الشخص ذا الإعاقة بأنه: "كل شخص لديه قصور أو خلل كلي أو جزئي؛ سواء كان بدنيًّا، أو ذهنيًّا، أو عقليًّا، أو حسيًّا، إذا كان هذا الخلل أو القصور مستقرًّا، مما يمنعه من التعامل مع مختلف العوائق من المشاركة بصورة كاملة وفعالة مع المجتمع وعلى قدم المساواة مع الآخرين".

وتتبنَّى الدراسة تعريف الإعاقة وفقًا لتعريف التصنيف الدولي للأداء (ICF)، وميزة هذا المفهوم أنه مفهوم شامل يغطِّي القيود أو الاستبعاد المرتبط بجميع أنواع الحالات والتشخيصات بين الأشخاص في سنّ العمل.

(2) النماذج الطبية والاجتماعية للإعاقة:

قبل المُضي قُدمًا، يجب مناقشة النماذج الطبية والاجتماعية للإعاقة؛ لأنها توضِّح كيف ينظر الأشخاص ذوو الإعاقة والآخرون في مجتمعاتهم إلى الإعاقة، وبالتالي كيف تؤثر الإعاقات على الحياة اليومية للأفراد الذين يعانون منها (Brett, 2002; Scullion, 2010).

يتعامل النموذج الطبي مع الإعاقة على أنها مرض تقع مسئوليته بشكل رئيس على عاتق الفرد؛ أي إن الأفراد ذوي الإعاقة هم مرضى تنجم مشاكلهم وتحدياتهم بشكل أساسي عن إعاقتهم، وبالتالي يجب عليهم البحث عن العلاج في شكل أدوية أو علاج مناسب آخر يقدمه متخصصو الرعاية الصحية (Brett, 2002; Haegele & Hodge, 2016; Palmer & Harley, 2012; Smith et al., 2011). إذا لم يتمكنوا من حلِّ المشكلات الناتجة عن إعاقتهم من خلال اتخاذ هذه التدابير فإنهم يصبحون منفصلين، ومهملين، ومستبعدين، ومعزولين في مجتمعاتهم (Brett, 2002; Haegele & Hodge, 2016; Scullion, 2010).

تتمثل إحدى نتائج الفهم الطبي المشترك للإعاقة في أن الأشخاص ذوي الإعاقة غالبًا ما يبلغون عن شعورهم بالإقصاء و/ أو التقليل من القيمة و/ أو الضغط عليهم للتوافق مع معيار مشكوك فيه، أو معاملتهم كما لو كانوا عاجزين على الصعيد العالمي. غالبًا ما يعبِّر الأشخاص ذوو الإعاقة عن إحباطهم عندما يواجهون مواقف شفقة إذا تحدثوا عن أي شيء إيجابي يتعلق بالتعايش مع ظروفهم. بالنسبة للعديد من الأشخاص ذوي الإعاقة فإن العيب الرئيس الذي يواجهونه لا ينبع مباشرة من أجسادهم؛ بل من استقبالهم غير المرغوب فيه في العالم، من حيث كيف تستبعدهم الهياكل المادية، والأعراف المؤسسية، والمواقف الاجتماعية و/ أو تشوُّه سمعتهم (Goering, 2015)، كما يلاحِظ لويس كيث Lois Keith؛ "يمكن أن تكون ممارسة الإعاقة طوال اليوم عملية مرهقة؛ أنا لا أقصد أن أعاني من إعاقة، في حالتي الخاصة لا أستطيع المشي.

مثل معظم الأشخاص المعاقين يُمكنني التعامل مع هذا. أعني الاضطرار إلى قضاء جزء كبير من كل يوم في التعامل مع عالم مادي تمَّ تصميمه تاريخيًّا لاستثنائي؛ بل وحتى أكثر إرهاقًا، التعامل مع المفاهيم المسبقة والمفاهيم الخاطئة لدى الآخرين عني" (Keith, 1996)

في المقابل، يضع النموذج الاجتماعي للإعاقة مسئولية التعامل مع القضايا المتعلقة بالإعاقة على عاتق المجتمع ككل وليس على الفرد؛ وفقًا لهذا النموذج فإن الإعاقة مبنية اجتماعيًّا، مما يعني أن التحديات التي يواجهها الأفراد ذوو الإعاقة – مثل: المواقف السلبية والتمييز، وعدم المساواة، والحواجز المادية والتهميش والقمع - هي نتيجة لفشل المجتمع في إزالة العقبات التي قد تُعيق مثل هذه المشاركة الكاملة للأفراد في الحياة العامة والاجتماعية (McEwan & Butler, 2008; Sakarneh & AlSwelmyeen, 2020; Scullion, 2010; Smith et al., 2011).

يعتمد النموذج الاجتماعي للإعاقة على تمييز حادٍّ نسبيًّا بين الضعف impairment والإعاقة disability. ضمن النموذج الاجتماعي، يُفهم الضعف على أنه حالة الجسم غير المعيارية، والتي تُعرَّف على أنها: "تفتقر إلى جزء من أحد الأطراف، أو كلها، أو وجود طرف، أو عضو، أو آلية معيبة في الجسم" (Oliver, 2018, p.22) على هذا النحو، قد يُقابل الضعف أو لا يُقابل بتقييم سلبي من قِبل مالكه (Silvers, 2003). فالأشخاص المكفوفون منذ الولادة ـ على سبيل المثال ـ غالبًا ما يفهمون عميهم على أنه طريقة محايدة a neutral way للوجود، وليس عجزًا أو مشكلة. وضع في اعتبارك ديبورا كينت Deborah Kent، التي ذكرت "من وجهة نظري، لم أكن مثل الطفل العادي - كنت طبيعية. منذ البداية، تعلَّمتُ التعامل مع العالم كشخص كفيف، لم أكن أشتاق للبصر أكثر مما كنت أتوقُ إلى زوج من الأجنحة.. لقد وضعت حياتي على أساس الاقتناع بأن العمى سمة محايدة "(Powell et al., 2000) الإعاقة ـ على النقيض من ذلك ـ هي: "الحرمان أو تقييد النشاط الناجم عن منظمة

اجتماعية معاصرة لا تأخذ في الاعتبار أو تأخذ في الاعتبار القليل من الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية، وبالتالي تستبعدهم من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية الرئيسية" (Oliver, 2018, p.22) والهدف من صُنع هذا التمييز والتأكيد عليه هو إظهار مقدار كلِّ ما هو مُعطل للأفراد الذين يعانون من ضعف في الأجساد، والذي يجب أن يفعلوه بالترتيبات المادية و /أو الاجتماعية والمعايير المؤسسية التي يمكن تغييرها، على سبيل المثال (السلالم مقابل المنحدرات)؛ عرض البيانات باستخدام الوسائل السمعية فقط مقابل التصميم العام للتواصل، والتعريفات التقييدية لمتطلبات الوظيفة مقابل التسهيلات الموسَّعة لأنماط مختلفة من أداء العمل) وما إلى ذلك. وقد يكون الأشخاص الذين يعانون من إعاقات من نوع معين ينتمون إلى أقلية (Silvers, 2003)، لكنهم عادةً لا يُصبحون غير قادرين على العمل والعلاقات الاجتماعية؛ فإنهم بحاجة إلى إطار أكثر شمولية للمشاركة فيه. ووفقًا لذلك يفرض النموذج الاجتماعي للإعاقة إزالة هذه العوائق التنظيمية والسلوكية من أجل السماح للأفراد ذوي الإعاقة بالمساواة في الوصول إلى الفرص والخدمات الاجتماعية والسياسية.

في الواقع، كما يُقرُّ كرو Crow، فإن النموذج الاجتماعي قد صنع العجائب لحركة حقوق المعاقين. "لقد مكَّننا من رؤية أنفسنا بعيدًا عن قيود الإعاقة (القهر) وقدم اتجاهًا لالتزامنا بالتغيير الاجتماعي. لقد لعبت دورًا مركزيًّا في تعزيز تقدير الذات الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة، والهوية الجماعية، والتنظيم السياسي. لا أعتقد أنه من المبالغة القول أن النموذج الاجتماعي أنقذ الأرواح" (Crow, & Morris., 1996, p. 207).

لقد طرحت المقولات النظرية سالفة الذكر بعض القضايا الأساسية؛ والتي أسهمت في تفسير الموضوع كالتالي:

يركز النموذج الاجتماعي على أن الإعاقة ليست مشكلة فردية؛ بل هي نتاج الحواجز الاجتماعية والبيئية التي تحدُّ من مشاركة وتفاعل الأشخاص ذوي الإعاقة. ويركز النموذج على ضرورة تغيير المجتمع وتكييف البيئة؛ لتوفير فرص متساوية،

والوصول الكامل للأفراد ذوي الإعاقة. في حين يري النموذج الطبي أن الإعاقة ناتجة عن خلل أو مرض طبي في الجسم، ويركز على تشخيص وعلاج الجانب البيولوجي للإعاقة، ويعتبر العلاجات والتدخلات الطبية وسيلةً لزيادة القدرة وتحسين حياة الأفراد ذوي الإعاقة.

ويتعرض الأفراد ذوو الإعاقة لمختلف أشكال التمييز والتهميش في المجتمع؛ ويشمل ذلك مجالات التوظيف، التعليم، الرعاية الصحية، المشاركة السياسية وغيرها. ومن هنا، تعمل النماذج الاجتماعية على تحليل هذا التمييز وتسعى لتحقيق المساواة والعدالة للأفراد ذوي الإعاقة.

كما يواجه الأفراد ذوو الإعاقة تحديات الحصول على الخدمات والموارد التي يحتاجون إليها؛ مثل الرعاية الصحية الملائمة، الدعم التعليمي، والوصول إلى البنية التحتية المناسبة.

وتشكل الصعوبات في التواصل والتفاعل الاجتماعي تحديًا كبيرًا للأفراد ذوي الإعاقة؛ خاصَّةً الذين يعانون من إعاقات تواصلية. وتسعى النماذج الاجتماعية إلى توفير الدعم والتدريب المناسب لتطوير مهارات التواصل الاجتماعي والتفاعل لدى هؤلاء الأفراد كصور أولية للمشاركة السياسية.

تسعى النماذج الاجتماعية للاعتراف بالقدرات والمواهب الفردية للأفراد ذوي الإعاقة، وتشجيع تطويرها واستخدامها في مختلف المجالات؛ سواء في المجال السياسي، الرياضي، أو أي نشاط آخر.

لهذا تضمن النماذج الاجتماعية حقوق الأفراد ذوي الإعاقة وحمايتهم من التمييز، والاستبعاد السياسي، والاستغلال، والإهمال. وتعزيز وتعميق فهم المجتمع لحقوق الأفراد ذوي الإعاقة وضمان تطبيقها صحيًّا، وسياسيًّا، وتعليميًّا، وثقافيًّا على الصعيدين الفردي والمجتمعي معًا؛ باعتبارها صورة من المسئولية المجتمعية المشتركة

التي تهدف إلى التوصل إلى بيئة الدامج اللازمة لتشجيع المشاركة الكلية للأفراد ذوي الإعاقة في كل مجالات الحياة الاجتماعية.

(3) مراجعة الأدبيات:

تمَّ تعريف المشاركة السياسية على أنها: "عمليات المشاركة والمسئولية المشتركة والمشاركة الفعَّالة في القرارات التي تؤثر على نوعية الحياة" (Matthews et al., 1999, p. 136). وتشمل مفاهيم المشاركة السياسية، والعمل السياسي، والتمثيل السياسي. لا يُعرف سوى القليل عن مشاركة الأفراد ذوي الإعاقة في هذه العمليات (Levesque, 2016)؛ وهناك إجماع واسع على أن المشاركة السياسية للأفراد ذوي الإعاقة أقل بكثير من مشاركة أقرانهم من غير المعوقين (Guldvik et al., 2013; Levesque, 2016; McCausland et al., 2018; Schur & Kruse, 2000; Schur et al., 2002; أبو مساعد، 2012)

ويرجع هذا المستوى المنخفض من المشاركة عن محدودية القدرة والرغبة في المشاركة في الأنشطة السياسية؛ فضلًا عن عدم دعوتهم للقيام بذلك (Schur & Adya, 2013). وقد ينظر الأفراد ذوو الإعاقة إلى أنفسهم على أنهم أقلُّ قدرة على المشاركة في شئونهم السياسية المحلية، مثل: التصويت، أو الانضمام إلى حزب سياسي أو منظمة، أو الترشُّح لمنصب (Holland, 2016; Schur et al., 2003). كما لُوحِظ في دراسة أجراها Schur and Adya (2013) أنه من المُرجَّح أن يهتم الأفراد ذوو الإعاقة برعايتهم الصحية الشخصية والمسائل المالية أكثر من اهتمامهم بالقضايا السياسية. وهذا النقص في المشاركة السياسية ناتج عن المعاناة في ظلِّ عدم المساواة الاجتماعية وإدراك أنفسهم على أنهم غير قادرين على إحداث أي تأثير ملحوظ على العمليات السياسية (Levesque, 2016; Schur & Adya, 2013; Schur et al., 2003) ونادرًا ما يطلب المسئولون العموميون المنتخبون آراء الأفراد ذوي الإعاقة (Harris et al., 2012). ومع ذلك هناك استثناءات في بعض الحالات يكون

الأفراد ذوو الإعاقة مدفوعين بظروفهم الصحية للمشاركة في الاحتجاجات والتواصل مع المسئولين الحكوميين (Mattila & Papageorgiou, 2017)، وهذا ما وجدته دراسة أجراها باول وجونسون (2019) من أن الأفراد ذوي الإعاقة أظهروا اهتمامًا أكبر بالسياسة من الأفراد غير ذوي الإعاقة، على الرغم من كونهم أقل إلمامًا بالقضايا السياسية.

علي صعيد آخر، تقوم مجموعة متزايدة من الأبحاث بالتحقيق في العقبات التي قد تمنع الأفراد ذوي الإعاقة من المشاركة في الأنشطة السياسية. على سبيل المثال ناقش هولاند Holland (2016) بأن السياسة كانت في الأساس بيئة لا يمكن للأفراد ذوي الإعاقة الوصول إليها، وغالبًا ما يتعذَّر عليهم الوصول إلى الطريقة التي يتواصل بها السياسيون وأعضاء الأحزاب السياسية؛ لأنهم يعانون من صعوبات في التعلُّم. كما أن اللغة في مجلس النوَّاب معقدة، ومليئة بالمصطلحات، وفي بعض الحالات يمكن أن يكون القصد منها التضليل. وغالبا ما يتفادى السياسيون الذين تتمُّ مقابلتهم في التلفزيون/الإذاعة الأسئلة المباشرة ويستخدمون بمهارة العبارات واللغة للرد بطريقة يمكن أن تُربك حتى أكثر المتابعين البرلمانيين تشدُّدًا (ص 11).

على الرغم من إجراء بحث هولاند كان في سياق المملكة المتحدة، إلا أن هذه النتائج قابلة للتطبيق عبر السياق العالمي العام، في الواقع تظهر البنُي التي يتعذَّر الوصول إليها، والتمييز، والمواقف السلبية، ونقص وسائل النقل، والبطالة على أنها حواجز أمام المشاركة السياسية بين الأفراد ذوي الإعاقة (Agran et al., 2015). على سبيل المثال لتحديد التحديات البيئية التي يواجهها الأفراد ذوو الإعاقة فيما يتعلق بالمشاركة في الأنشطة السياسية؛ فقد أجرى هاميل وآخرون .Hammel et al (2015) بحثًا نوعيًّا في ثماني ولايات أمريكية. ذكر المشاركون في هذه الدراسة أنهم يواجهون مجموعة واسعة من التحديات في السياسة العامة، ومحدودية الحركة، والمواقف السلبية، والبيئات المبنية ذات إمكانية الوصول الضعيفة، ونقص الوصول إلى

التكنولوجيا القابلة للاستخدام، والدعم الاجتماعي الضعيف، والبيئات الطبيعية غير المهيأة، والعوامل الاقتصادية (Hammel et al., 2015) ، وتوصَّلت هاستباكا وآخرون .Hästbacka et al (2016) إلى نتائج مماثلة في مراجعتهم للأدبيات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية، بما في ذلك المشاركة السياسية للأفراد ذوي الإعاقة في أوروبا؛ وتجدر الإشارة ـ مع ذلك ـ إلى أن مراجعتهم فحصت الدراسات المنشورة فقط بين عامي 2012 و2013 باللغة الإنجليزية، ووجدت مراجعة الأدبيات هذه أن العقبات الرئيسية أمام المشاركة السياسية التي واجهها الأفراد الأوروبيون ذوو الإعاقة كانت المواقف العامة السلبية والعوامل الاقتصادية والبيئات التي يتعذَّر الوصول إليها، والبطالة، والظروف الصحية، وسياسات الرعاية الاجتماعية (Hästbacka et al., 2016).

كما وجدت دراسة أوبوكوا وآخرين .Opokua et al (2016) أن تدني مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة في الكاميرون ناتج عن إعاقة الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية مشاركتهم في الأنشطة السياسية على المستويين المحلي والوطني (Opokua et al., 2016). كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي؛ فالأشخاص ذوو الإعاقة لا يُحقِّقون المكاسب التي تمَّ تحقيقها من قِبل النساء والأقليات العرقية. وتمَّ فحص الحواجز والعوامل الميسرة من خلال مراجعة الأدبيات ومقابلات مع سياسيين ونشطاء سياسيين في خمس الدول الأوروبية. وتمَّ العثور على ست فئات من الحواجز: الفرص، الشبكات، التوظيف، والتوجيه، الموارد (المال، الوقت والطاقة)، "التسلسل الهرمي للإعاقات ضعف "إمكانية الوصول إلى الفضاءات والأنشطة السياسية، والقوانين والسياسات" (Waltz & Schippers., 2021).

على العكس من ذلك، وجدت الأبحاث أن معالجة العقبات المذكورة أعلاه قد تُزيد من احتمالية انخراط الأفراد ذوي الإعاقة في الأنشطة السياسية. والأفراد ذوو الإعاقة الذين لديهم أيضًا مستويات أعلى من التعليم ودخل الأسرة، والرضا الوظيفي

(Hästbacka et al., 2016; Schur et al., 2003)، والشبكات الاجتماعية القوية (Mattila & Papageorgiou, 2017)، والذين يتمتعون بصحة أفضل يميلون إلى المشاركة بشكل أكبر في الأنشطة السياسية (Mattila et al., 2013). بالإضافة إلى ذلك يبدو أن توافر الأدوات التكنولوجية وإمكانية الوصول إليها يزيد من المشاركة السياسية للأفراد ذوي الإعاقة (Hammel et al., 2015; Harris et al., 2012). ووجدت دراسة أجراها كيي، ودوجبي Kyei & Dogbe (2020) في غانا أن التصويت في الانتخابات العامة كان مرتفعًا مقارنة بانخفاض مستويات المشاركة في الأنشطة السياسية الأخرى، مثل: حضور التجمّعات السياسية، والمساهمة بالمال للأحزاب السياسية، والانتماء الحزبي، والترشُّح للمناصب السياسية من الأحزاب السياسية (Kyei & Dogbe., 2020). ومنَ المهم أيضًا ملاحظة أن المشاركة السياسية بين الأفراد ذوي الإعاقة تختلف باختلاف نوع الإعاقة (Suzanne et al., 2019)؛ نظرًا لأن القدرات المعرفية المحدودة يمكن أن تُعيق الأداء المستقل، ويبدو أن الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية يشاركون بشكل أقلّ في الأنشطة السياسية؛ وخاصة التصويت، من الأفراد ذوي الإعاقات غير الذهنية (Burden et al., 2017)، وعلى الأرجح بسبب عدم القدرة لتفسير القواعد والتعليمات بشكل مناسب لكيفية القيام بذلك (Agran & Hughes, 2013).

ويتضح من مراجعة الأدبيات ما يلي: أولًا: أنها تفتقر الي وجود دراسة مباشرة عن المشاركة السياسية للإعاقة في بيئة محلية وغير تصويتية. ثانيًا: أن المتغيرات التي استندت عليها دراسة الإعاقة متغيرات كمية وليست كيفية بالدرجة الأولى. ثالثًا: لم تربط المشاركة السياسية بنمط معين من الإعاقة، ولكن كانت جملة واحدة، ولم تراعِ الأهمية للتغيرات التكنولوجية في القضاء على تحديات الإعاقة، وفتح المجال لكثير من الفئات بما في ذلك المعوقين لمزيد من المشاركة السياسية، وبالتالي تفتح لنا هذه النقاط الطريق الواضح والصريح في الاهتمام بالموضوع لأنه بحق جدير بالدراسة.

الإجراءات المنهجية:

منهج الدراسة:

يتمثل الغرض من هذه الدراسة في تكوين فَهم متعمق لمشاركة الأفراد ذوي الإعاقة في الأنشطة السياسية، واستكشاف التحديات التي تمنعهم من المشاركة في مثل هذه الأنشطة، والفرص المتاحة وآفاق المستقبل؛ لذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي الكيفي كمنهج استقرائي للواقع، واستخدمت هذه الدراسة نهجًا كيفيًّا Qualitative approach لجمع البيانات وتحليلها؛ حيث يمنح البحث النوعي مجالًا أكبر للمشاركين للتعبير عن أنفسهم بحرية، وانفتاح فيما يتعلق بالظروف التي تتعلق بالظاهرة قيد التحقيق (Dawson, 2007; Willig, 2008). وبشكل أكثر تحديدًا يمكن للنهج النوعي أن يزيد من فَهم الحياة الواقعية للأفراد ذوي الإعاقة (Sandall et al., 2002)، والتي أثبتت أنها لا تُقدَّر بثمن في هذه الدراسة؛ خاصة وأن المشاركين أفادوا بأنهم لم يُسألوا رسميًّا من قبل عن مشاركتهم في الأنشطة السياسة. علاوة على ذلك هناك نُدرة في البحث النوعي المتعلق بالمشاركة السياسية للأفراد ذوي الإعاقة (McGrath et al., 2019).

أدوات جمع البيانات:

يعتمد هذا البحث على أداة المقابلات شِبه الموجَّهة Semistructured، والتي تُعد واحدة من أكثر الأدوات شيوعًا المستخدمة في البحث النوعي (Dawson, 2007). وتتميَّز بأنها مفتوحة النهاية، لكنها تتبع نصًّا مكتوبًا، أو دليلًا، أو قائمة بالنِّقاط، أو القضايا، وتتيح التفاعل المرن بين الباحث والمبحوث، ورؤية العالم من وجهة نظره؛ فمرونة هذه الطريقة سمحت للباحث بالتفاعل على الفور مع المعلومات الناشئة المثيرة للاهتمام، وطلب من المشاركين التوسع في إجاباتهم أثناء إجراء المقابلات (Bryman, 2012).

وقد أُجْرِيَت المقابلات في مكانٍ وزمانٍ ملائمين للمبحوثين (إحدى القاعات)،

واستغرقت كلُّ مقابلة من 40-55 دقيقة، وتم تغيير أسمائهم، وحُذفت الجوانب التي قد تكشف ظروفهم من التحليل؛ حفاظًا على سريتهم.

وقد توخَّى الباحث قواعد ومبادئ إجراء المقابلات شِبْه المُوجَّهة التي تتمثَّل في أن يشرعَ الباحثُ في بداية كل مقابلة بتوضيح هدف البحث للشخص الذي يجري معه المقابلة، وأن المعلومات والبيانات التي يدلي بها هي بيانات ومعلومات سريَّة، ولا تُستخدَم إلا لأغراض البحث العلمي، وكان يُستَأذَن في تسجيل المقابلة؛ للوصول إلى دقةٍ عالية في الاستجابات في حديثه، وإشعاره بالاهتمام بكل ما يقوله، وتشجيع المبحوثين على مقاطعة الباحث، وترك الحرية لهم في توجيه المقابلة بعض الوقت، وتوضيح أن هناك مرونة في كونهم قد يرفضون الإجابة عن سؤال ما إذا كانوا غير مرتاحين لأي سببٍ كان.

ولم تتم المقابلة بشكـــل عشوائي؛ وإنما اعتمدت علـــى دليل مقابلة لجمـــع المادة؛ حيث قـــام الباحث بتصميم دليل المقابلة كموجِّه لعملية المقابلة، وقد استقى الدليل بنوده من خلال القراءات النظرية والدراسات السابقة، ولم يكن دليلًا مُلزمًا بنصه؛ إذ إنه على طول مراحل البحث كانت هناك بنود تُضاف، وأخرى تُستَبعد وتُعدَّل.

وقد دار النقاش في أثناء المقابلات في ضوء القضايا والبنود الآتية:

(1) مدى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة. (2) المشاركة في صُنع القرار. (3) المشاركة في الاقتراع والعمليات الانتخابية. (4) التضمين في التعيينات السياسية. (5) العضوية في المنظمات الأهلية والنقابات. (6) الانضمام إلى الأحزاب السياسية. (7) المساهمة بالمال في حزب سياسي أو دعم مرشح. (8) الاتصال بالسياسيين: أعضاء مجلس النوَّاب، مسئولين المحليات. (9) المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة وفي المظاهرات. (10) كتابة الرسائل والطلبات إلى الصحف حول القضايا السياسية. (11) العمل مع مجموعات لتغيير القوانين أو السياسيات الحكومية.

(12) مستوى الثقة في السياسيين: أجهزة الحكومة والحكم المحلي. (13) العوائق (الحواجز) التي تحول دون المشاركة. (14) حواجز التواصل. (15) معلومات التصويت التي يتعذَّر الوصول إليها، وتحديات إمكانية الوصول للمعلومات. (16) الوصم والتصوُّر الاجتماعي السلبي حول قدرات ذوي الإعاقة. (17) الحواجز المادية (بيئة مادية) يتعذَّر الوصول إليها. (18) مستوى التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة. (19) نقص الموارد (الدعم المالي واللوجيستي). (20) آفاق العمل الإيجابي، والفرص المتاحة. (21) إقرار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة 2018/10. (22) نظام الكوتة (الحصص) المتعلقة بالعمل والمشاركة السياسية. (23) المجتمع المدني والمبادرات الوطنية. (24) تجارب نجاح الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية. (25) رؤية المبحوث ومطالبه من الدولة والمجتمع.

المشاركون:

وقد أُجريت المقابلات شبة الموجَّهة مع عينة غرضية تتألف من خمسة عشر رجلًا وخمس إناث من ذوي الإعاقة باستخدام تقنية أخذ عينات كرة الثلج، على حدِّ قول بريمان Bryman (2012) فإن أخذ عينات كرة الثلج هو: "أسلوب أخذ العينات؛ حيث يقوم الباحث في البداية بأخذ عينات لمجموعة صغيرة من الأشخاص ذوي الصلة بأسئلة البحث، ويقترح هؤلاء المشاركون الذين تمَّ أخذ عينات منهم مشاركين آخرين لديهم الخبرة أو الخصائص ذات الصلة للبحث" (ص 424). في هذه الدراسة بدأت عملية اختيار المشاركين في البحث بالاتصال بالأصدقاء الذين لديهم علاقات أو صلات مع الأفراد ذوي الإعاقة، وقدَّم هؤلاء الأصدقاء معلومات الاتصال لمجموعة ثلاثة أفراد من ذوي الإعاقة، والذين تمَّ الاتصال بهم بعد ذلك وإعطاؤهم تفاصيل تتعلق بأهداف الدراسة وعملياتها، وبعد مقابلة هؤلاء الأفراد الثلاثة، أحالوا الباحث إلى أفراد آخرين من ذوي الإعاقة، والذين بدورهم أحالوهم إلى آخرين، وهكذا حتى تمَّ الوصول إلى العدد المناسب من المشاركين (Noy, 2008).

وقد رُوعي في اختيار الحالات السمات النموذجية للعينة؛ من حيث كون أفرادها يعانون من أنواع مختلفة من الإعاقات من أجل إعطاء صوت لنطاق أوسع من التجارب. في النهاية تمَّ الاتصال بنجاح بـ 24 فردًا من ذوي الإعاقة، وافق 20 منهم على المشاركة في هذه الدراسة، وحدد المشاركون أنفسهم على أنهم ضعاف البصر أو ضعاف السمع أو يعانون من إعاقات جسدية أخرى، وتراوحت أعمارهم بين 24 و47 عامًا. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة تمَّ بذل جهد لاختيار المشاركين الذين تزيد أعمارهم عن 22 عامًا من أجل ضمان أنه تمَّ إجراء انتخابات واحدة على الأقل بينهم وبين بلوغ سن الاقتراع القانوني في مصر والفترة التي أُجريت فيها الدراسة. وعلى الرغم من تفاوت مستويات تعليمهم إلا أن جميعهم أكملوا المرحلة الثانوية على الأقل، كان هذا الجانب من عملية الاختيار متعمدًا أيضًا، واستند إلى افتراض أن التعليم الثانوي كان ملازمًا للأفراد لصياغة وجهات النظر والتعبير عنها بشكل مناسب حول القضايا الاجتماعية والسياسية.

وبمجرد الحصول على الموافقة المسبقة من جميع المشاركين أَجرى الباحث المقابلات بشكل فردي، وتمَّ إجراء 20 مقابلةً شِبه موجهة مع أفراد من ذوي الإعاقة، ومن بين هذه المقابلات الـ 20، أجريت 7 مقابلات مع أفراد يعانون من إعاقات بصرية، وأجريت 5 مقابلات مع أفراد يعانون من إعاقات سمعية، وأجريت 8 مقابلات مع أفراد يعانون من إعاقات جسدية. وتمَّ ترتيب أوقات المقابلة والإعدادات بناءً على تفضيلات كل مشارك على حدة، بالإضافة إلى ذلك تمَّ الاستعانة بمترجم إشارة لإجراء المقابلات مع المشاركين ضعاف السمع.

تحليل البيانات:

توخَّى البحث إجراءات ثلاث، ترتكز عليها جميع صور التحليل الكيفي؛ بصرف النظر عن المنظور النظري الذي يتبنَّاه الباحث، وهي: اختزال البيانات، عرض البيانات، والاستنتاج.

وتمَّ تدوين المقابلات والتحقُّق منها بعناية، ثم وصفها حسب الموضوع، وبهذه الطريقة يتمُّ تحديد عنصر هيكلي للسرد؛ من أجل الحصول على النقاط الرئيسة من القصص، والسياق العام للدراسة موضع التركيز. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية كانت متكررة؛ حيث يمكن للباحث أن ينتقل بين هذه المراحل حسب الحاجة (Braun & Clarke, 2006). وكان الهدف من التحليل هو تقديم تفسير شامل لكل قصة تمَّ إخبارها؛ بما في ذلك التأثيرات الفردية والاجتماعية، والثقافية، والشخصية، والسياسية. وتمَّت مناقشة أي غموض نشأ عن هذه الدراسة مع المشاركين، وقد انخرط الباحث ـ في أثناء مرحلة جمع البيانات وبعدها ـ في كتابة مذكَّرات memoing؛ أي: تدوين الملاحظات في الهوامش، ويُشار إليها أحيانًا بمذكَّرات بحثيَّة (Memos)، والتي تُعد مستودعات الأفكار المتولِّدة عنِ التفاعل مع البيانات، وهو نمط متخصِّص في التسجيلات المكتوبة. وقد راعى الباحث قواعد كتابة المذاكَّرات المتمثِّلة في أن تتضمَّن المذكرة فكرة واحدة، وأن يحدِّد لها عنوانًا، ويدوَّن عليها تاريخًا، وتساعده المذكرات في التعامل مع عدد أقل منَ الأفكار والمفهومات التي تُمثل ركيزةً لكتابة التقرير النهائي.

وفيما يتعلق بالصدق (المدى الذي تعكس عنده نتائج البحث الواقع)، ولتحقيقه اتخذ الباحث مجموعة من الإجراءات، أولًا: تقديم وصف واضح عن المشاركين في الدراسة وإجراءاتها. ثانيًا: طُلب من خمسة مشاركين قراءة النسخ الكاملة لمقابلاتهم والتعليق على دقتها؛ إذ ذكر جميعهم أنهم راضون عن التدوينات، ولم يطلبوا حذف أي شيء أو الإضافة إليه أو تعديله. ثالثًا: تمَّ فحص عملية الترميز من قِبل ثلاثة باحثين، بشكل مستقل عن بعضهم البعض، الذين التقوا لاحقًا لمناقشة رموزهم الأولية قبل مراجعة قائمة الترميز من قِبل الباحث (Barbour, 2001). وأخيرًا: تمَّ استخدام الاقتباسات المباشرة من البيانات الكيفية؛ لدعم التفسيرات التي أجراها الباحث، ثم ذكر الاقتباسات حرفيًّا كما أوردها المشاركون في المقابلات؛ لأنها اللغة المنطوقة التي يعيش ويفكر بها المشاركون، ويشير التعبير العفوي إلى الصور الذهنية المرتبطة بموضوع

المقابلة، وما فيها من دلالات رمزية ثقافية. وبذلك لا ينفرد الباحث بالتفسير أو التأويل؛ وإنما يشاركه مبحوثوه سلطة التفسير والكتابة بما يحقق التمثيل الصادق للواقع.

مجالات البحث:

المجال الجغرافي: أُجريت الدراسة في مدينة بني سويف.

المجال البشري: يشمل جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، ويقع ضمن فئات الإعاقة (الحركية، والسمعية، والبصرية)، والذين يزيد عمرهم عن 22 عامًا؛ أي حضروا انتخابات واحدة على الأقل.

المجال الزمني: استغرقت الدراسة حوالي ثلاثة أشهر؛ بداية من يونيو حتى سبتمبر 2023، وهي الفترة التي استغرقتها عملية جمع البيانات، وإجراء المقابلات مع الحالات موضوع الدراسة.

نتائج البحث ومناقشتها:

تمَّ تنظيم الرموز الناتجة عن تحليل المقابلات من خلال العمليات المذكورة أعلاه في ثلاث موضوعات رئيسية؛ الموضوع الأول: "الإحجام عن المشاركة"، وشمل المشاركين الذين أدركوا أنفسهم مترددين في المشاركة في الأنشطة السياسية. المحور الثاني: "تجارب المشاركة السياسية"، وشمل التحديات التي واجهها أولئك الذين تمَّت مقابلتهم والذين شاركوا في الأنشطة السياسية. والمحور الثالث: آفاق المستقبل والعمل الإيجابي، وشمل الفرص والبرامج والقوانين التي يمكن أن تعمل على سدِّ الفجوة.

أولًا: الإحجام عن المشاركة:

رغم أن القانون المصري لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ينصُّ على حق جميع الأفراد في مصر في المشاركة في الأنشطة السياسية ـ أفاد أكثر من ثُلث المشاركين لدينا أنهم كانوا مترددين في القيام بذلك. وبالنظر إلى أن النموذج الطبي للإعاقة منتشر في المجتمع المصري، فكان من المدهش أن بعض المشاركين لم يحاولوا الانخراط في

الأنشطة السياسية. وعلى سبيل المثال قال علي: **"لم أنضمّ إلى حزب سياسي أو حتى أفكر في ذلك. أنا أيضًا لم أذهب إلى مقرّ الانتخابات. كما تعلم، معنديش بطاقة رقم قومي، مرحتش السجل المدني أصلًا علشان اطلعها"**. يمكن تقسيم هذا الإحجام عن المشاركة إلى ثلاث فئات تفاعلية: التصورات المحدودة لما تنطوي عليه المشاركة السياسية، وعدم الاهتمام بالسياسة، وانعدام الثقة في السياسيين، كما تمَّ رصد صور المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية والتي من أبرزها الاقتراع والعمليات الانتخابية، والمشاركة في صُنع القرار، وعضوية منظمات المجتمع المدني، والاتصال بالسياسيين، وغيرها.

تصورات المشاركة السياسية:

إن فرصة الانخراط في الحياة السياسية هي في صميم معنى العيش في ديمقراطية؛ سواء من خلال الترشُّح لمنصب منتخب، والمشاركة في إدارة الشئون العامة، والتصويت، وتقلد مناصب على جميع مستويات الحكومة، أو الانضمام إلى حزب سياسي، أو متابعة الأخبار السياسية في وسائل الإعلام (Marie, 2023). والتجمُّع وتشكيل الجمعيات، وعضوية منظمات المجتمع المدني أو المشاركة فيها، مثل: النقابات، والنشاط السياسي (Skelton &Valentine, 2003؛ Krishna, 2013 ؛ UN, 2012).

وعلى الرغم من أن مصطلح "المشاركة السياسية" يُغطِّي مجموعة واسعة من الأنشطة السياسية، ويبدو أن غالبية المشاركين في هذه الدراسة ينظرون إليها على أنها تدور حول التصويت في الانتخابات البرلمانية. من وجهة نظرهم تتألف المشاركة السياسية فقط من التسجيل للتصويت و/ أو المشاركة في عملية التصويت. بمجرد بلوغ الشخص سن 18 يتمُّ تسجيله تلقائيًّا للتصويت في سجلات الهيئة الوطنية للانتخابات، ويمكن أن تمتدَّ المشاركة السياسية إلى ما هو أبعد من التصويت لتشمل حضور الاجتماعات، وتوقيع العرائض، والانضمام إلى المظاهرات والاحتجاجات السياسية،

والمشاركة في الحركات الاجتماعية، والتمثيل البرلماني (Goggin & Wadiwel, 2014; Mattila et al., 2017; Priestley et al., 2016). ومع ذلك، فإن المشاركين الذين تمَّت مقابلتهم في هذه الدراسة لم يذكروا أيّ من هذه الأنشطة عندما سُئلوا عن تصوراتهم عن المشاركة السياسية ـ على سبيل المثال ـ تحدث زويل فقط عن الانتخابات البرلمانية في المجالس النيابية والمحليات: **"هي المشاركة في بناء الوطن عن طريق الانتخابات زي مجلس النواب والمجالس المحلية وانتخابات مجلس الشيوخ دي المشاركة السياسية بالنسبة ليا أو المشاركة على مستوى القرية والمركز والمحافظة".**

والجدير بالذكر أن الأدبيات تبدو أنها تشارك وجهة النظر هذه حول ما تستلزمه المشاركة السياسية في هذا البحث من جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للأفراد ذوي الإعاقة بشكل أساسي. ومهتم بإقبال الناخبين على سبيل المثال (Agran & Hughes, 2013; Agran et al., 2015; Burden et al., 2017; Mattila et al., 2013; Schur & Adya, 2013; Schur et al., 2002; Suzanne et al., 2019) هذا ربما يشير هذا إلى أن مفهوم المشاركة السياسية ـ حتى على الصعيد الدولي ـ لم يتوسع بعد إلى ما هو أبعد من عمليات التصويت والانتخابات.

بينما أشارت نسبة محدودة جدًّا إلى المشاركة في الأحزاب السياسية بالرأي والعضوية؛ فيذكر عواد: **"المشاركة السياسية بيكون كذا حزب مثلًا، وأنت بتشارك فيه مثلًا يا أما بتكون عضو فيه تشارك برأيك ومساعدات"**. أو المشاركة في المناصب التنفيذية في الدولة، عبد الرحمن: **"مفهومي عن المشاركة السياسية هو تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة مفاصل الدولة لكن الموضوع ينحسر حاليًا في المشاركة السياسية في البرلمان وده فهم خاطئ للعمل السياسي؛ لأن العمل التنفيذي واحد من أشكال أو أوجه العمل السياسي والعمل الحزبي وجه واحد من أوجه الأعمال السياسي، وزي ما بمكن ذوي الإعاقة في البرلمان والأحزاب دلوقتي بدأت تعملهم**

أمانات داخل كل وحدة حزبية المفروض يبقي فيه كمان منصب قيادي للأشخاص ذوي الإعاقة في كافة القطاعات، زي الوزير مثلًا يتعين له شخص ذوي الإعاقة نائب أو وزير، مثلًا المحافظة يتعين نائب أو مستشار للمحافظ من ذوي الإعاقة".

عدم الاهتمام بالسياسة:

وصفت الأدبيات الأفراد ذوي الإعاقة بأنهم لا يهتمون بالسياسة، وغير مدركين للتغيرات والحركات السياسية، وكونهم غير نشطين سياسيًّا (Reher, 2018; Schur Skelton &Valentine, 2003, & Adya, 2013). كان هذا هو الحال بالنسبة لمعظم المشاركين في هذه الدراسة، الذين وصفوا أنفسهم بأنهم لا يهتمون كثيرًا بالأنشطة السياسية. على سبيل المثال قال أحمد: **"أنا لست مهتمًّا تمامًا بالأحداث السياسية المحلية ولا الدولية. عندي أمور تانية اهتم بيها، مثل: صحتي وعملي ورعاية أطفالي وتوفير الطعام لبيتي، هل تعتقد أن السياسة يمكن أن تساعدني في إطعام أسرتنا"؟**

قد ينتج عدم اهتمام هؤلاء الأشخاص بالمشاركة السياسية عن عدة عوامل، بما في ذلك عدم الاعتقاد بأن الانخراط في السياسة يمكن أن يُحسِّن ظروفهم (Mattila et al., 2017) وقد يفتقرون أيضًا إلى الثقة في قدرتهم في الانخراط في الأنشطة السياسية وإحداث فرق في الساحة السياسية (Reher, 2018). بالإضافة إلى ذلك ـ كما في حالة أحمد ـ قد يكرسون اهتمامهم لقضايا أكثر إلحاحًا، مثل: الرعاية الصحية، والأمن المالي (Mattila et al., 2017; Schur & Adya, 2013; Reher, 2018). ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن النتائج التي توصلنا إليها هنا لا تتوافق مع دراسة باول وجونسون (2019)، والتي وجدت أن الأفراد ذوي الإعاقة كانوا مهتمين بالسياسة أكثر من الأفراد غير ذوي الإعاقة.

عدم الثقة في السياسيين:

ظهر اتجاه آخر من المقابلات التي أُجريت في هذه الدراسة، وهو عدم الثقة في السياسيين الذين اعتبرهم جميع المشاركين مدفوعين فقط بالمكاسب الشخصية مع القليل

من الاهتمام إلى احتياجات الجمهور. ويعتقد بعض المشاركين أن السياسيين ينظرون إليها كوسيلة لتحقيق أهدافهم محمد على سبيل المثال وصف لقاءًا سابقًا مع مرشح سياسي بهذه العبارات: **"كلهم كذابون. إنهم يريدوننا فقط عندما تكون هناك انتخابات برلمانية.. من ثلاث سنوات، جاء مرشح إلى منزلنا والتقى بأسرتي. لقد أعطى عدة وعود لدعم قضية الإعاقة ومساعدتنا. كما تعلم، لا يرد على الهاتف الآن، أو حتى يرد على رسائلنا، نسينا عندما وصل إلى مبنى البرلمان. لن أصوت مرة أخرى"**.

وفي سياق مماثل، ذكرت شيرين أنه من غير المُجدي أن نتوقع من السياسيين أو النواب المسئولين دعم حقها في الحصول على فرص متساوية: **"بصراحة، لا أعتقد أننا بحاجة للتصويت أو الانخراط في الأنشطة السياسية. تعرف ليه؟ لأن لا أحد منهم يستطيع المساعدة. ماذا فعلوا من أجلي عندما كنت أبحث عن وظيفة مناسبة؟ كافحت من أجل الحصول على كارت الخدمات، هل قدم أي سياسي المساعدة؟ مُطْلَقًا، كلهم يهموهم المنصب والكرسي محدش بيهتم باللي تحته"**. لا يثق الأشخاص ذوو الإعاقة في كثير من الأحيان بالمسئولين الحكوميين أو الشخصيات السياسية (Schur & Adya, 2013)، وعلى العكس من ذلك

يميل الأفراد الذين يتمتعون بصحة جيدة إلى الثقة في أنظمتهم السياسية أكثر من الأفراد الذين يعانون من سوء الحالة الصحية (Mattila, 2019). أرجع ريهير Reher (2018) عدم الثقة هذا إلى "التجارب المباشرة السلبية للمجموعة الأخيرة مع المؤسسات العامة"؛ أي: "من المرجَّح أن يحتاج الأشخاص ذوو الإعاقة إلى خِدْمات عامة بما في ذلك الرعاية الصحية؛ بينما يواجهون في نفس الوقت المزيد من المشكلات في الوصول إليها"(ص 617). قد ينتج عدم الثقة بالسياسة أيضًا من تصور أن السياسيين غير مهتمين بآراء أو وجهات نظر الأفراد ذوي الإعاقة (Harris et al., 2012).

واستنادًا إلى روايات المشاركين في هذه الدراسة، يبدو أن التصور العام للإعاقة في مصر يعتمد بشكل أساسي على النموذج الطبي؛ مما أدَّى بالمشاركين في الدراسة إلى استيعاب وجهات النظر العامة السلبية للإعاقة ورؤية أنفسهم كأعضاء غير مناسبين في المجتمع، وغير قادرين على أداء مهام حياتهم اليومية وحتى أقل قدرة على الانخراط في الأنشطة السياسية. مثل هذا الرأي ـ على حدِّ تعبير هيجل وهودج Haegele and Hodge (2016) ـ "معياري بشدة؛ بمعنى أن الأشخاص يعتبرون معاقين على أساس أنهم غير قادرين على العمل كما يفعل ما يسمى الشخص العادي/ السوي"(ص 195). وقد يؤدي إدراك أنفسهم من خلال هذه العدسة السلبية إلى إحجام الأفراد ذوي الإعاقة ـ بمن فيهم أولئك الذين شاركوا في هذه الدراسة ـ عن المشاركة في الأنشطة السياسية في مصر.

وتتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه الدراسات السابقة؛ حيث تشير إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة الدراسة كانوا يظهرون اللامبالاة السياسية بسبب عدم الثقة في السياسيين الذين يعالجون مخاوفهم ـ مع الدراسة التي أجرتها هول وألفاريز Hall & Alvarez (2012). وقيَّمت هذه الدراسة العوائق التي تحُول دون المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في الولايات المتحدة، وأفادت بأن التصوُّر السائد بين الأشخاص ذوي الإعاقة هو أن احتياجاتهم لم يتمّ تمثيلها بشكل كافٍ في جدول أعمال التنمية الوطنية، وقد أدَّى ذلك إلى خلق اللامبالاة السياسية بينهم. وبالمثل، وجدت الدراسات التي أجراها أتانایاكي Attanayake (2015) وساكي Sackey(2014) في سريلانكا وغانا على التوالي أن هناك عدم اهتمام بالسياسة بين الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب عدم وجود أي تحسُّن ملحوظ في ظروف معيشتهم.

الاقتراع والعمليات الانتخابية:

وبمناقشة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الانتخابية على المستويين المحلي والوطني، أشارت الردود إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة كانوا عمومًا غير مُبالين بالتصويت؛ لأنهم شعروا أن احتياجاتهم لم يتم تناولها من قِبل السياسيين،

بالإضافة إلى عدم جدوى التصويت وأهميته؛ فيذكر حجاج: **"أنا مش بشارك في أي حاجة. سيظل وضعي دائمًا كما هو؛ لذا لا داعي للذهاب إلى هناك والتصويت. لا أحد يفكر بي ولا يريدون مساعدتنا في الحصول على حياة جيدة. أشجع دائمًا زملائي الآخرين على الابتعاد أيضًا عن التصويت".**

من المؤكد أن الناس سيُطوِّرون اللامبالاة تجاه السياسة إذا لم يثقوا في النظام السياسي؛ خاصة إذا كان لديهم تصوُّر أن احتياجاتهم لا يتم أخذها في الاعتبار من قِبل السياسيين. وبالتالي فإن موقف اللامبالاة للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة تجاه السياسة هو أمر متوقَّع؛ بينما أشارت نسبة محدودة إلى المشاركة في عملية التصويت؛ فيشير إيهاب: **"طبعًا صوتك أمانة، مفيش أي عُرس سياسي إلا لما شاركنا فيه، لازم يبقي ليا رأي في الدولة، ولازم يبقي ليا رأي في المجتمع"**. وأحيانًا المشاركة لا تقتصر على التصويت؛ بل تصل إلى المراقبة على الانتخابات، كما في حالة سيد: **"كمان إحنا فينا ناس بتراقب على العملية الانتخابية، وكان في لجان من ذوي الإعاقة كانت بتراقب على الانتخابات في 2015، وكنا بنقيس مدى جودة الخدمة"**.

ويمكن القول إنه حتى في الدول الديمقراطية الأكثر تقدمًا مثل الولايات المتحدة (الولايات المتحدة)؛ حيث يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بقدر أكبر من الاستقلالية، فإن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة أقل عمومًا من الأشخاص غير المعوقين (Schur et al.2002). على سبيل المثال ذكرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (2014) أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتمتعون بالمساواة في الوصول إلى الأنشطة العامة والسياسية، مثل: التصويت، والانتخاب في المناصب السياسية عند مقارنتهم بأعضاء المجتمع الآخرين. وفي الولايات المتحدة ـ على سبيل المثال ـ كان للأشخاص ذوي الإعاقة معدلات تصويت أقل في كل من الانتخابات العامة لعامي 2008 و2012 مقارنة بالأشخاص غير ذوي الإعاقة. وقد وُجد أن 7٪ فقط من

الأشخاص ذوي الإعاقة صوتوا في الانتخابات العامة لعام 2008، وانخفض هذا الرقم إلى 3٪ في عام 2012 (Opokua et al., 2016).

المشاركة في صُنع القرار:

كشفت المقابلات عن أن المشاركين اعتقدوا أنه من غير المرجَّح أن يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة في صُنع القرار في مصر؛ لأنهم لا يعتبرون قادرين على اتخاذ قرارات جيدة، واتفق جميع المشاركين تقريبًا على أن مشاركتهم في صُنع القرار كانت في حدِّها الأدنى؛ لأنهم لم يتم تقييمهم كأعضاء متساوين في المجتمع، لديهم القدرة على التفكير وتقديم الأفكار، وتشير سماح: **"لا أستطيع أن أشهد أنني رأيت أي معاق يشارك في صنع القرار في هذا البلد، الفرصة ليست موجودة. نحن لسنا موضع تقدير على الإطلاق.. لا أحد في الحكومة يتشاور معنا، الحكومة لا تنظر إلينا كأفراد يستطيعون تقديم حلول لبعض المشاكل التي تواجه البلاد. نحن قادرون، ولكننا لم نمنح الفرصة للقيام بذلك"**؛ لذا يحدُّ من المشاركة السياسية.

أشارت ردود المشاركين أيضًا إلى أن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لم تشارك، ولم تتم استشارتهم بشأن القضايا على المستويين المحلي والوطني، ولم تعتبروا أبدًا أصحاب مصلحة، يُمكنهم المساهمة في مجتمعهم؛ بينما أعرب بعض المشاركين عن مشاركة آرائهم في بعض القوانين الخاصة بقضايا ذوي الإعاقة، وتقتصر المهمة على إيصال صوت الفئة إلى صُناع القرار، والأخير هو الذي يتخذ القرار"، سعد: **شوف! المشاركة في صنع القرار السياسي بدأت في 2014 من الحوار المجتمعي اللي شارك فيه أشخاص من ذوي الإعاقة على التعديلات الدستورية لـ 2014، ومنها المادة 81 وغيرها، اللي هي تضمن الدولة الحماية بكل أشكالها لذوي الإعاقة وأدى ذلك إلى ذكر الأشخاص ذوي الإعاقة في أكثر من 10 مواد، وفيه مادة معنية بأن الكوتة الانتخابية تشمل أشخاص ذوي الإعاقة"**.

من الواضح أنه تمَّ استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من عملية صُنع القرار؛ بسبب التصورات السلبية حول الإعاقة، إلا فيما يتعلق ببعض القضايا المتعلقة بالفئة ذاتها.

التعيين السياسي:

عند التحقيق فيما إذا كان الأشخاص ذوو الإعاقة قد تمَّ النظر في تعيينات سياسية من قِبل الحكومة؟ أجاب جميع المشاركين بالإجماع بالنفي؛ فأشار حجاج: **"من المستحيل بالنسبة لنا أن نحصل على أي تعيين حكومي أو وزاري؛ الحكومة لا تأخذنا بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بتعيين سياسي، وإعطاء الناس فرصة ليكونوا جزءًا من الإدارة".**

كما وأشار المشاركون إلى أنهم لا يعرفون أيَّ شخص من ذوي الإعاقة تنافس على منصب سياسي، واتفقوا على أنه سيكون من الصعب على الشخص ذي الإعاقة اتخاذ مثل هذه المبادرة الجريئة؛ بسبب العوائق المتأصلة في المجتمع، والتي سنشير إليها لاحقًا، وأشاروا إلى حالات محدودة جدًّا في إطار التعيينات السياسية المتعلقة باختيارات رئيس الجمهورية بمجلسي النوَّاب والشيوخ ضمن نسبته المحددة دستوريًّا، بدايةً ببرلمان 2015 انتهاءً بتعيينات برلمان 2020، فذكر سعد: **"يحسب للدولة أن رئيس الدولة في الكوتة اللي بيختارها في التعيين لمجلس النواب أو مجلس الشيوخ بيختار واحد من ذوي الإعاقة، كان الدكتور خالد حنفي في 2015، والأستاذة ندى سيد الألفي في 2020 دي تعيينات رئيس الجمهورية"**، من الواضح أن التعيينات السياسية لفئة الأشخاص ذوي الإعاقة ضعيفة جدًّا، وتتمثل في شكل أُحادي من قِبل رئيس الجمهورية.

وفي هذا الإطار وجدت الدراسات التي أجراها أتانياكي Attanayake (2015) وميكوشا Meekosha (1999) وساكي Sackey (2014) أن الوصول إلى منصب سياسي أعلى يعتمد عادةً على الجدارة ومستوى التعليم؛ لكن الأشخاص ذوي الإعاقة غير قادرين على تلبية هذه المتطلبات للتعيينات السياسية العليا، وبالتالي الحد من

فرصهم في الاندماج السياسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود فرصة للمشاركة في أنشطة أخرى في مجتمعهم، يُقلل من فرصهم في التفاعل مع أقرانهم، وهي فرصة مهمة لبناء الخبرة، واحترام الذات، وفهم الفروق الدقيقة في المشهد السياسي.

عضوية منظمات المجتمع المدني:

أشارت نسبة لا بأس بها إلى العضوية في الجمعيات الأهلية أو مجالس إدارتها، ويقع نطاق عمل الجمعيات في الخِدْمات التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل: طباعة الكتب للمكفوفين بطريقة برايل، والتدريبات، وورش العمل، وبعض الخِدْمات الأخرى، بجانب الدور الحقوقي لأصحاب نفس الفئة من أمثلة هذه الجمعيات جمعية: أراك، ورسالة، والوفاء والأمل، والتحدي، ويذكر إيهاب: **"أنا رئيس مجلس إدارة جمعية تحدي الإعاقة ببني سويف، وشغلنا حقوقي وخدمي، وبنشارك في صُنع القرار عن طريق الضغط، وبنحاول نغير الفكر عن منظور الإعاقة".**

وبسؤال المشاركين عن عضوية الأحزاب السياسية، أشار معظمهم إلى عدم الانضمام إلى الأحزاب السياسية، وعزوفهم التام عن المشاركة في أعمال أيٍّ من الأحزاب، غير أن نسبة محدودة جدًّا هم أعضاء في حزب مستقبل وطن. كما ولم يذكر أحد من أفراد العينة رغبته في المشاركة؛ كالمساهمة بالأموال في أي حزب سياسي.

يتبين مما سبق انخفاض نسبة الأفراد الذين يمتلكون عضوية في منظمات المجتمع؛ سواء جمعيات أهلية، أو أحزاب سياسية.

الاتصال بالسياسيين:

أشار غالبية المشاركين أن لديهم اتصال بالسياسيين من أعضاء مجلسي النوَّاب والشيوخ وموظفي المحافظة والمحليات، والمشاركة معهم في الأحداث السياسية، وطلب الخِدْمات والحصول على الموافقات وغيرها.

إيهاب: **"طبعًا أنا على علاقة بالنواب والتنفيذين، وبنشارك معاهم في كل الأحداث السياسية"**. ولكن أحيانًا ما يقابل هذا الاتصال والمقابلات معهم على نتائج ضعيفة أو

عدم وجود مردود إيجابي؛ محمد: **"هو أنا كنت رحت المحافظة عشان عايز وظيفة أو أي حاجة أصرف بيها على نفسي، رحت عند الأستاذ سيد سعد، قابلته كذا مرة، وكلمته قالي: ماشي، هشوفلك شغل وهكلمك. ومحدش كلمني، ومحدش اهتم يعني، ورحتلوا كذا مرة"**.

كما أشاروا إلى عدم مشاركتهم في الاجتماعات السياسية؛ وذلك لفقدان الثقة في مثل هذه الاجتماعات؛ ويُرجعوا ذلك إلى أن الهدف من وراء هذه الفاعليات هو الحصول على اللقطة والصورة فقط دون النظر إلى المضمون.

عواد: **"شاركت قبل كدة، الحوار كان كله عايز ياخد اللقطة وشكرًا، الحوار إحنا أهو بنعمل ومش عارف أيه، وفيه نشاط، ومفيش حاجة بتتنفذ"**.

كما أن المشاركة في عمليات الاحتجاج والتظاهر تحتاج إلى قوة وقدرة على التحمُّل والمشي، وهذا غير متوفرة في الأشخاص ذوي الإعاقة، فاتن: **"المظاهرات السياسية مش بنشارك؛ علشان المظاهرات بتحتاج قوة مش متوفرة في ذوي الهمم"**.

كتابة الرسائل والطلبات والمشاركة مع المجموعات:

كشفت المقابلات عن نسبة محدودة جدًّا تقوم بكتابة القضايا وإيصالها عن طريق كتابة منشورات، أو مشاركة صور أو فيديوهات. أحمد: **"لو في مشكلة لو عايز أوصلها، فبختار أوصلها عن طريق نفسي أنا الأول، عن طريق صفحتي الشخصية، وبمنشن للجروبات والناس المهتمين أو ظاهرة موجودة مثلًا بنشرها على الجروبات الخاصة، زي مثلًا مؤخرًا مشكلة الكتب الخارجية، نشرتها على جروب بلفيا أحلي، وبيشوفها أولياء الأمور، وأي حاجة زي كده بحاول أنشرها على الجروبات الخاصة بيها"**. أو إرسالها إلى الصحف الإلكترونية، إيهاب: **"بنكتب تويتات وبنبعت للصحف الإلكترونية، وبنطالب بحقوق ذوي الهمم"**.

ويمكن إرجاع قلّة استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة لوسائل التواصل الاجتماعي إلى عدة أسباب، منها: قيود التكنولوجيا والوصولية، ونقص التوعية والتدريب، والعوائق التقنية والتصميمية، والاستبعاد الاجتماعي، والتحديات الحسية، والتواصلية.

لذا، يجب أن نراعي التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ونعمل على تحسين الوصولية، وتوفير الدعم والتدريب المناسب لهم؛ بحيث يتمكنوا من الاستفادة الكاملة من هذه الوسائل في التواصل والمشاركة في المجتمع الرقمي.

كما كشفت عن وجود نسبة ضعيفة للمشاركة في المجموعات لتغيير القوانين أو السياسات الحكومية المتعلقة بقضايا الإعاقة؛ كالمشاركة في الحوار المجتمعي للقوانين، أو لجان الاستماع، أحمد: **"آه، شاركت في جروبات ذوي الإعاقة والقوانين في 2018 وقبل 2018، زي الهيئة الإنجيلية والوفاء والأمل، وبنبدأ نشوف أيه اللي محتاجينه، ونرفعه للمجلس القومي للإعاقة"**.

ثانيًا: تجارب المشاركة السياسية:

ما يقرب من ثُلثي المشاركين في هذه الدراسة أفادوا بأنهم شاركوا في أنشطة سياسية، وإن كان ذلك على نطاق محدود للغاية؛ وتعاملت رواياتهم بشكل أساسي مع الذهاب إلى مراكز الاقتراع للتصويت، وبدوا غيرَ سعداء بالمشاركة؛ بسبب التحديات التي واجهوها، والتي تضمَّنت: ضعف التواصل، والمواقف السلبية، والبيئات المادية التي يتعذَّر الوصول إليها، وضعف مستوى التعليم الرسمي، ونقص الموارد، علاوةً على ذلك، فقد شارك هؤلاء في دراسة وجهات نظر متشابهة حول السياسيين والأنشطة السياسية مع المشاركين الأكثر تردُّدًا والذين ناقشناهم سابقًا، وأعربوا عن عدم الثقة بالسياسيين، وعدم الاهتمام بالمشاركة في المزيد من الأنشطة السياسية. وتشير القيود التي واجهها هؤلاء المشاركون إلى عدم الشعبية النسبية للنموذج الاجتماعي للإعاقة في مصر، وإذا اكتسب النموذج الاجتماعي أهمية أكبر؛ فقد يؤدي ذلك إلى إزالة هذه القيود،

وبالتالي زيادة المشاركة السياسية بين الأفراد المصريين ذوي الإعاقة (Goering, 2015; Palmer & Harley, 2012).

حواجز التواصل:

كان أحد التحديات الرئيسية للمشاركة السياسية التي واجهها من تمَّت مقابلتهم - هو الافتقار إلى طرق اتصال واضحة وسهلة المنال؛ ذكر الأفراد الذين يعانون من إعاقات سمعية عدم وجود مترجمين فوريين في مراكز الاقتراع أو في مناسبات سياسية أخرى؛ بينما أفاد الأشخاص الذين يعانون من إعاقات بصرية بوجود صعوبات مع موظفي مراكز الاقتراع، وكل ذلك جعل من الصعب عليهم الحصول على المعلومات اللازمة ومعالجتها، والمشاركة في الأنشطة السياسية (Reher, 2018). وأفاد بعض الأشخاص الذين تمَّت مقابلتهم من ذوي الإعاقات البصرية بأنهم شعروا بالإهانة عند التصويت؛ حيث لم يكن من الممكن الوصول إلى أوراق الاقتراع بطريقة بريل أو بأحرف كبيرة، وكان عليهم طلب المساعدة من موظفي مراكز الاقتراع، الذين لم يكن لديهم التدريب أو المهارات اللازمة للمساعدة الأفراد ذوي الإعاقة في ممارسة حقِّهم في التصويت.

شاركت سماح هذه التجربة عند سرد مشاركتها في الانتخابات النيابية الأخيرة في مصر: **"في عام 2020 دخلت المدرسة (مركز الاقتراع) للإدلاء بصوتي، ذهبت مع أخي، وعندما حاولت الدخول إلى غرفة الاقتراع، لم يسمح الموظفون هناك لأخي بالحضور معي. قالوا لنا: إنه ممنوع. كانوا صعبين، لم يفهموا احتياجاتي. كيف يمكنهم فعل ذلك في حين لم تكن هناك مرافق متاحة لي، مثل صحيفة تعليمات برايل؟ وأصرَّ أحد الموظفين على الكتابة نيابة عني، كان يومًا مُحرجًا؛ لقد انتهكوا خصوصيتي، لم أكن أريد أن يرى أيّ شخص اختياري"**. كان هذا النقص في مرافق الاتصال الملائمة على الأرجح؛ بسبب غياب التشريعات ذات الصلة في وقت الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي صوت فيها المشاركون في الدراسة.

وبالمثل، جعلت حواجز الاتصال من الصعب على البعض منهم ممارسة حقوقهم في التصويت، وعلى سبيل المثال كان يتعذَّر الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمواد الانتخابية للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية؛ مما يجعل منَ الصعب عليهم فهمها. **"الإعاقة البصرية لما بييجي داخل بيستغلوه أسوء استغلال، وليه ما يعملوش بطريقة برايل؟! وليه الاعاقات ما يتوفرلهاش حاجات استخدام ذاتي بدل الاعتمادية على حد؟! زي مثلًا ما يتعمل رامب للمعاقين حركيًّا يقدر يتعامل مع نفسه، وأنا سافرت بره، وشوفت أسانسير لكوبري المشاه، وشوفناها هنا في بعض محطات المترو، إحنا في الأول والآخر مش محتاجين حدّ ينظرلنا نظرة إشفاق وتعاطف وتخليني أمد إيدي"**.

لم يقتصر غياب وسائل الاتصال للأفراد ذوي الإعاقة على عملية التصويت؛ بل تذكر مشارك آخر في الدراسة يوسف حضوره محاضرة حول التغيرات المُناخية والشعور بالغربة؛ لأنه لم يكن لديه طريقة لفهم ما قاله المتحدث: **"كان هناك الكثير من الناس في قاعة [الندوة]؛ بينما كان المتحدث يتحدث، لم أكن أعرف ما الذي يجري، لم أستطع فهم ما قيل. لم يكن هناك مترجم إشارة، شعرت أنني لا أنتمي إلى هؤلاء الأشخاص في القاعة، لم يكن المكان المناسب لي للبقاء فيه، غادرت القاعة"**.

استنادًا إلى الأدبيات، تُعيق حواجز الاتصال المماثلة المشاركة السياسية للأفراد ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم، من الولايات المتحدة (Schur et al., 2013)، إلى غانا (Sackey, 2014)، وإلى الكاميرون (Opokua et al., 2016)، إلى المملكة المتحدة (James et al., 2018)، في الواقع، اقترح جوجين ووادويل (2014) أن تحسين مرافق الاتصال أمر أساسي لتعزيز المشاركة السياسية بين الأفراد ذوي الإعاقة. بالنسبة للأفراد الذين يعانون من ضعف السمع ـ على سبيل المثال ـ يمكن أن يكون توفير مترجمين للغة الإشارة في الأحداث مفيدًا لتسهيل فهمهم لجميع جوانب العملية السياسية والمشاركة فيها، وفي حالات أخرى وللأفراد ذوي الإعاقات الأخرى، يمكن استخدام الأجهزة التكنولوجية للتغلُّب على تحديات التواصل، وزيادة المشاركة في

نهاية المطاف في الأنشطة السياسية (Hammel et al., 2015; Harris et al., 2012) ومع ذلك، نظرًا للكيفية التي وصف بها الأشخاص الذين تمَّت مقابلتهم في هذه الدراسة ـ اتصالاتهم أو عدم وجودها عند الانخراط في الأنشطة السياسية، ويبدو أن المنظور الطبي للإعاقة لا يزال مؤثرًا بشكل كبير في مصر.

المواقف السلبية:

دون استثناء، أفاد جميع المشاركين في هذه الدراسة أنهم يواجهون مواقف سلبية من الآخرين عند الانخراط، أو حتى التفكير في الانخراط في الأنشطة السياسية. هذه المواقف التي تضمنت: التمييز، والقوالب النمطيَّة، والوصم، والعار، والإهمال ـ تُثنيهم عن الرغبة في متابعة المشاركة السياسية في المستقبل. ويوضح تعليق إيمان أدناه تأثير وانتشار مثل هذه المواقف، عندما سُئلت عما إذا كانت قد فكَّرت في الترشُّح لمنصب سياسي، أجابت: **"أنت بتهزر صح! من فضلك كن واقعيًّا، هل تعتقد أن الناس سيصوتون لشخص معاق؟ أنا لا أظن ذلك، يعتقد الناس أننا لسنا محل ثقة، وليس لدينا القوة للدفاع عن حقوقهم.. لدينا العديد من الأحزاب السياسية هنا في مصر، هل سمعت من قبل عن شخص معاق في منصب رفيع في هذه الأحزاب"؟**

المواقف السلبية تجاه الأفراد ذوي الإعاقة هي واحدة من أوجه القصور الرئيسية في النموذج الطبي، وقد يقود هيكل هذا النموذج من الإعاقة أشخاصًا آخرين إلى النظر إلى الأفراد ذوي الإعاقة على أنهم أقل قدرة على المشاركة في الحياة اليومية بسبب وجود حالات طبية (Haegele & Hodge, 2016; Palmer & Harley, 2012) في هذه الدراسة، منَ المحتمل أن المشاركين قد استوعبوا هذه المواقف، وبالتالي تصوروا أنفسهم على أنهم غير قادرين على المشاركة السياسية نتيجة لذلك. شيرين: **"الناس بتبصلنا إننا ناقصين، لكن أنا بكتب واقرأ وامتحن، واذاكر وانجح، وعمر ما كانت الحركة بتنم عن النقص، لكن الناس شايفين إن أنت مش هتعرف توصل الصوت يعني حركتك ضعيفة، لا ده مش قوي، لا ده مش محبوب كده يعني"**.

في معظم المجتمعات، يُنظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة بطرق تقليدية؛ حيث يتمُّ النظر إليهم بازدراء؛ كأفراد غير قادرين على تقديم أي مساهمات فعالة. إن التصورات السلبية حول الإعاقة بدورها تُثنيهم عن المشاركة في السياسة؛ فقدراتهم موضع شك، وبالتالي لا يهتمون بالشئون الوطنية.

علاوةً على ذلك، تثير روايات المشاركين الآخرين مسألة غياب القدوة في وقت كتابة هذا التقرير، ولم يكن أي فرد من ذوي الإعاقة يشغل منصبًا سياسيًّا رفيع المستوى في مصر؛ مما يُغذِّي المواقف السلبية التي يتبنَّاها المشاركون في الدراسة حول قدرتهم على المشاركة في الأنشطة السياسية.

فالتصورات التقليدية حول الإعاقة والوصمة المرتبطة بها ستكون عقبة رئيسية؛ ونتيجة لذلك فإن القلائل الذين حصلوا على تعليم عالٍ غير قادرين على الانخراط في السياسة، ولقد أثَّرت التصورات السلبية حول أسباب الإعاقة بشكل كبير على المواقف تجاه دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع (International Foundation for Electoral System, 2014). حتى أفراد الأسرة يُمكنهم رفض أقاربهم من ذوي الإعاقة بسبب وصمة العار، ويستبعدونهم من تولي المناصب التقليدية أو القيادية في مجتمعاتهم (Human Rights Watch, 2012; Baffoe, 2013) وبالتالي إذا رفض أفراد الأسرة أقاربهم ذوي الإعاقة، فلا ينبغي للمرء أن يتوقَّع قبولهم من قِبل المجتمع الأكبر، ويتفق ماير Mayer (2007) ومبيبه Mbibeh (2013) مع وجهة النظر هذه، بحجة أن استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في الأنشطة في مجتمعاتهم يبدأ مع عائلاتهم. وتتفق هذه النتائج مع عمل شور وأديا Schur and Adya (2006)، وهول وألفاريز Hall and Alvarez (2012)، وبرنس Prince (2007)؛ حيث يعتبر الوصم والتصور الاجتماعي السلبي من بين التحديات الرئيسية التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة، فهذا الموقف السلبي متجذِّرٌ في المعتقدات والتقاليد والعادات الدينية المحلية؛ ففي العديد من المجتمعات المحلية يُعتقد أن الإعاقات الجسدية

والحسية، مثل: العمى، والصمم، والأمراض العقلية وما إلى ذلك هي عِقاب تُسببه الآلهة (عاشور، 2023).

التحديات البيئية:

كما أُشير سابقًا، تمَّ وضع مراكز الاقتراع في مصر في المدارس الحكومية، وتمَّ بناء معظم هذه المباني قبل إنشاء قوانين البناء الوطنية في مصر، والتي تُحدد متطلبات المباني التي يجب إتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة، وتنطبق شروط مماثلة على معظم مقار الأحزاب السياسية في مصر، والتي تمَّ بناؤها أيضًا في الغالب قبل دخول قوانين البناء الوطنية حيّز التنفيذ؛ لذلك وجد المشاركون في دراستنا الذين حاولوا الانخراط في الأنشطة السياسية ـ صعوبةً بالغة في التنقُّل في البيئات المادية المتعلقة بهذه الأنشطة، وتمثلت التحديات الرئيسية التي تمَّت مواجهتها في هذا الصدد في الافتقار إلى الوصول إلى وسائل النقل والمباني المناسبة التي لم يتمّ تشييدها لاستيعاب الإعاقات الجسدية، وثبت أن هذا الأخير شاق بشكل خاص على المشاركين في الدراسة الذين يعانون من إعاقات جسدية بخلاف ضعف السمع أو البصر، والذين ناقشوا في مقابلاتهم أن مداخل المباني غير الصالحة للاستخدام، وغياب المنحدرات، والأبواب التي كان من الصعب فتحها، ونقص المساحات للسيارات أو مواقف السيارات. ونشأت هذه القضايا فيما يتعلق بعدة أنواع مختلفة من الأنشطة السياسية، بما في ذلك التصويت ـ على سبيل المثال ـ تذكَّرت فاتن شعورها بالحرج الشديد عندما ذهبت مع ابن عمِّها للتصويت في الانتخابات البرلمانية: **"لأكون صادقةً، لا أحب أن أتذكر تلك التجربة. عندما وصلنا إلى المدرسة، تعبنا لإيجاد مكان لركن السيارة؛ حيث يمكننا تفريغ الكرسي المتحرك من صندوق السيارة. كان مزدحمًا هناك.. كانت المشكلة أن الغرفة التي أحتاج أن أذهب إليها للتصويت كانت في الطابق العلوي؛ بينما لم يكن للمدرسة مصعد. يعني مركز الاقتراع كان في الطابق الثاني. هل تعلم ماذا حدث؟ كان أمرا مخزيًا.. كان هناك رجال، حملوني على كرسي متحرك إلى الغرفة هناك"**.

بالإضافة إلى أن الطرق غير ممهَّدة، تعمل على الحد من مشاركات الأشخاص المعاقين بصريًّا سواء من المشاركة أو الذهاب إلى مقرات الانتخاب؛ فيذكر محمد علي: **"بتعملي مشكلة أكيد خصوصًا لو لوحدي، لأن الطرق لا تصلح لإني ككفيف أمشي عليها لوحدي والطرق مش ممهدة خالص المطبات والطرق غير مناسبة للمكفوفين؛ حتى الطرق الجديدة إلى بيعملوها مش بيراعوا إن فيه كفيف هيمشي عليها، بعكس برة في الدول المتقدمة، الكفيف ممكن يوقف الطريق ويعدي لوحده، هنا الكلام ده مش موجود خالص، الواحد بينزل القاهرة مثلًا الطرق سريعة جدًّا، وإن ما كنش حد يعديك هتفضل واقف"**.

نظرًا لأن النموذج الاجتماعي للإعاقة ينصُّ على استبعاد الأفراد ذوي الإعاقة من المجتمع بسبب الحواجز الاجتماعية والبيئية، ويمكن اعتبار وجود تحديات جسدية في مجتمعات المشاركين لدينا دليلًا إضافيًّا على هيمنة النموذج الطبي للإعاقة في مصر (McEwan & Butler, 2008; Scullion, 2010)؛ ففي النموذج الطبي يكون الأفراد ذوو الإعاقة مسئولين عن التكيُّف مع البيئات الاجتماعية والمادية، فإذا فشلوا في القيام بذلك؛ فإن مشاركتهم في الأنشطة التي تُجري في هذه البيئات لا تحظى بالأولوية (Brett, 2002; Haegele & Hodge, 2016; Scullion, 2010). وتعكس نتائج دراستنا مدى انتشار هذه التصورات والافتراضات السلبية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للأفراد ذوي الإعاقة، والتي تشير رواياتهم إلى أن مجتمعاتهم تُقلل من قيمتها وتُهمِّشها.

علاوة على ذلك، تكشف النتائج التي توصلنا إليها أن التحديات الناتجة عن مثل هذه التصورات والمواقف لم تُشجِّع المشاركين في دراستنا على المشاركة في أية أنشطة سياسية مستقبلية؛ قالت أروى إحدى المشاركات: **"كرامتنا أهم من الانتخابات، علشان كدة مفيش مشاركة"**.

مستوى التعليم:

ربطت عدة دراسات بين مستوى التعليم الرسمي والمشاركة في السياسة؛ حدد هيليجوس Hillygus (2005) ثلاث وجهات نظر متنافسة تربط التعليم الرسمي بالمشاركة السياسية، وتشمل هذه: فرضية التربية المدنية، وفرضية الشبكة الاجتماعية، وفرضية الجدارة السياسية. ووفقًا لهيليجوس فإن: "التفسير الأبرز للعلاقة بين التعليم والمشاركة السياسية هو نظرية التربية المدنية"، فهي متجذِّرة في الاعتقاد بأن التعليم يوفِّر المهارات اللازمة للانخراط في السياسة والمعرفة اللازمة للفهم والقبول المبادئ الديمقراطية، والافتراض هو أن الأشخاص المتعلمين يشاركون في السياسة بمعدلات أعلى؛ لأن خلفيتهم التعليمية تُمكِّنهم من فَهم الموضوع المجرد للسياسة، وهذا لا يكون مع إي تعليم؛ بل التربية المدنية هي ما تمنح المواطنين القدرة على تقدير والمشاركة بشكل أكبر في السياسة، مقارنة بمن ليس لديهم تعليم.

على عكس فرضية التربية المدنية؛ ترى فرضية الجدارة السياسية أن الذكاء- وليس مجرد التعليم. هو المسؤول عن المعدلات العليا للمشاركة السياسية؛ ردًا على نظرية التربية المدنية، وأكَّد ني وجون وستيليك باري-Nie, Junn and Stehlik Barry أن التعليم ليس بالضرورة العامل الأساسي للمشاركة السياسية. وبالنسبة إلى ني وجون وستيليك باري، في حين أن التعليم الرسمي مهم للمشاركة السياسية؛ فإن القرب من شبكة اجتماعية للنخب السياسية ومدى حشد المتعلمين يلعبان الدور الأكثر أهمية.

بينما تختلف وجهات النظر الثلاثة في عمق التحليل؛ فهناك إجماع عام بين المشاركين في جميع المقابلات على أن التعليم يلعب دورًا أساسيًّا في التنشئة الاجتماعية السياسية، وتوضيح المصالح، وهي أمور ضرورية للمشاركة السياسية، واتفقوا على أن مستوى التعليم كان عاملًا رئيسيًّا يحدُّ من فرصتهم في المشاركة في الأنشطة السياسية؛ فكلما زاد مستوى التعليم زادت نسبة المشاركة السياسية، وذكر العديد من المشاركين

أنهم لم يتمكَّنوا من الحصول على التعليم العالي؛ لأن نظام التعليم في البلاد لم يكن في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، وشارك بعض المشاركين وجهات نظرهم: محمد علي: **"مستوى التعليم أكيد بيفرق، طبعًا الواحد لما يكون متعلم بيقدر يعرف؛ هل المرشح ده يستحق الانتخاب ولا لا؟ هل الكلام إلى بيقوله صح ولا أي كلام؟ لكن لو مش متعلم ممكن يتضحك عليه عادي بزيت أو سكر"**.

كما ويزيد التعليم ـ خاصةً التعليم العالي ـ من فرص المرء في الحياة، ويُعزز إمكانيات فهم الفروق الدقيقة في السياسة والتنقل بنجاح في المشهد السياسي؛ نظرًا لأن الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة الدراسة لديهم عمومًا تعليم رسمي منخفض، فيكون من الصعب عليهم المشاركة في الأنشطة السياسية.

وبالتالي، فإن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم تحصيل تعليمي منخفض وهم عاطلون عن العمل؛ وبالتالي يفتقرون إلى الوسائل اللازمة للانخراط في الأنشطة التي تتطلب استثمارات مالية ضخمة مثل السياسة، وذلك وفقًا لميلر Miller (2010)، فإن نموذج القدرة ـ الذي يربط الوضع الاجتماعي الاقتصادي بالمشاركة السياسية ـ هو أحد أكثر النماذج المقبولة على نطاق واسع لشرح مستوى مشاركة الناس في السياسة وذلك وفقًا للنموذج، ومن المرجَّح أن يكون الأشخاص ذوو المكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية مشاركين نشطين في السياسة أكثر من ذوي التعليم المنخفض؛ لأن لديهم الوقت والموارد المالية و/ أو المهارات المدنية للمشاركة، ويفتقر الأشخاص ذوو الإعاقة عمومًا إلى هذه الصفات؛ فهم فقراء، وليس لديهم وقت لممارسة السياسة؛ لأنهم غالبًا ما ينشغلون بتلبية احتياجاتهم الأساسية (Human Rights Watch, 2012; Sackey, 2014; Meekosha, 1999).

نقص الموارد:

يمنح الدستور المصري لعام 2014 حقوقًا متساوية في المشاركة لكل مواطن؛ المادة (53) "منع التمييز بين الأشخاص بسبب عدة أمور من بينها الإعاقة"، والمادة (81) ضمان "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام صحيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا، وترفيهيًّا، ورياضيًّا، وتعليميًّا، وهذا يشمل الحق في التصويت والترشُّح للانتخابات، في حين أن المنافسة على منصب سياسي تتطلب تكلفة مالية هائلة، فإن القيام بحملة سياسية مكلف للغاية، ويشمل ذلك تكلفة التعبئة والدعاية عبر الإعلانات التلفزيونية والإذاعية، وطباعة اللافتات والنشرات والملصقات، ولوحات الإعلانات، وتنظيم التجمُّعات السياسية، إلى جانب ذلك فإن الحملات السياسية الحديثة أيضًا تتطلب وسائل نقل واتصالات واسعة النطاق.

في حين أن تكلفة الحملة السياسية لا تزال باهظة، فأن غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر لا يتمتعون بالموارد المالية الكافية لتغطية هذه التكلفة، وقد كان الافتقار إلى فرص العمل بسبب عدم كفاية التعليم ونقص التدريب على المهارات القابلة للتوظيف بمثابة عقبات أمام استقلالهم الاقتصادي، علاوة على ذلك، فإن غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة في التجارة يجدون أنفسهم عادةً في القطاع غير الرسمي للاقتصاد؛ حيث يجدون صعوبة في الحصول على الائتمان لبدء التجارة أو توسيع أعمالهم، وغالبًا ما يجد الأشخاص ذوو الإعاقة صعوبةً في الحصول على القروض؛ لأنهم غالبًا لا يملكون الضمانات المطلوبة من قِبل المؤسسات المالية.

لذلك ليس منَ المستغرب أن الغالبية العظمي من المستجيبين اعتبروا نقص الموارد المالية أحد التحديات الرئيسية التي تُعرقل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة المحلية، وشددوا على أن تكلفة إدارة حملة سياسية فعَّالة قد ازدادت بشكل كبير في الآونة الأخيرة؛ وبالتالي بالنظر إلى الوضع الاقتصادي المنخفض نسبيًّا ومستويات

المعيشة المنخفضة في مجتمع المعاقين (Kassah, 2008)، فإن نسبة ضئيلة فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة ستكون قادرة على تحمُّل تكلفة الحفاظ على جهاز فعَّال للحملات الانتخابية.

فمن غير المرجَّح أن يكون لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الموارد المالية المطلوبة للتنافس على أي منصب سياسي؛ وبالتالي لا يُمكنهم الانخراط في السياسة؛ إسراء: **"لا يمكن لأي شخص من ذوي الإعاقة خوض الانتخابات في هذا البلد؛ من أين سيحصل هذا الشخص على المال للقيام بالحملة؟ الانتخابات باهظة الثمن، وتحتاج إلى دعم مالي من أجل تحقيق هذا الهدف، ولكننا معاقون فقراء بالفعل، ولا أعتقد أن أي شخص سيفكر في اتخاذ مثل هذا القرار لخوض أي انتخابات".** وكما هو مبين في الخصائص الديموغرافية فإن العديد من المشاركين عاطلين عن العمل، أو يعملون في وظائف منخفضة الأجر؛ لذلك من غير المحتمل أن يكون لديهم الموارد المالية للانخراط في السياسة.

ومن خلال السرد يمكن بالتالي رؤية تفاعل شبكة معقدة من العوامل المترابطة المسئولة عن انخفاض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في منطقة الدراسة في الأنشطة السياسية، ومع ذلك فإن تأثير هذه العوامل على الأفراد ذوي الإعاقة يختلف تبعًا لنوع الإعاقة والخصائص الاجتماعية والديموغرافية للفرد.

وإجمالًا فإن هذه النتائج تتوافق مع نتائج الدراسات السابقة حول المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، على سبيل المثال ذكرت Hall & Alvarez (2012) أن الحواجز، مثل: المواقف السلبية، ونقص التعليم الرسمي، والفقر، والبيئة المادية التي يتعذَّر الوصول إليها هي المسئولة عن انخفاض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الولايات المتحدة، وتمَّ تحديد نتائج مماثلة في أستراليا (Meekosha,

1999)، والولايات المتحدة (Schur et al. 2002)، (Bonnie & Hutchinson, 2004)، وكندا (Klein, 2005)، وغانا (Sackey, 2014).

ثالثًا: سدُّ الفجوة: آفاق المستقبل والعمل الإيجابي:

عادةً ما ينطوي العمل الإيجابي على تشريع وطني أو سياسة دولة تسعى إلى منح حصص محددة فيما يتعلق بالفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجموعات فرعية محددة من أجل سدِّ التفاوتات القائمة في دولة معينة (Thomas, 2017). وعادةً ما ينطوي العمل الإيجابي على بعض المحفزات السياسية ومنح حصة محددة من المخرجات الاجتماعية والاقتصادية المرغوبة، مثل: الفرص السياسية، والتعليمية، وفرص العمل. ويشير ميكوشا Meekosha (1999) إلى أن إعلان الأمم المتحدة لعام 1981 باعتباره السنة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة يمثل نقطةَ تحوُّل رئيسية في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد كان هذا الإعلان قوةَ ضغط للأشخاص ذوي الإعاقة الذين أدركوا الحاجة إلى حشد أنفسهم على المستويين الوطني والدولي لإسماع أصواتهم بشأن المظالم ضدهم (Meekosha, 1999)، وبعد سنوات من النضال يفخر نشطاء الإعاقة الآن بالمكاسب التي حققوها فيما يتعلق بالسيطرة التي يتمتعون بها على حياتهم والتعميم العالمي لقضايا الإعاقة (Schur et al., 2013b).

وتطبيقًا على الحالة المصرية تنصُّ المادة (53) من الدستور المصري على: "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي، أو الجغرافي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز".

ويتناول هذا الجزء بعض المحفزات من العمل الإيجابي؛ مثل إقرار القانون 10 لسنة 2018، والتمييز الإيجابي، ونظام الكوتة المتعلق بالمشاركة السياسية والعمل، بجانب المبادرات الوطنية والمجتمع المدني.

إقرار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة 10 لسنة 2018:

كان صدور القانون رقم 10 لسنة 2018م والخاص بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتصديق رئيس الجمهورية على ذلك القانون في 19 فبراير 2018م ـــ باكورة القوانين المعنية بحماية وكفالة حقوقهم؛ وذلك بما تضمنه من العديد من المكاسب.

أشار الأشخاص ذوو الإعاقة إلى أن القانون يُعدُّ بادرة أمل، وأنه أنصفهم من تهميش استمر لعقود ماضية، وأقرَّ العديد من المميزات والمكتسبات السياسية وغيرها، منها: الإعفاءات الضريبيَّة والجمارك عند شراء سيارة، أو تخفيضات وخصومات عند دخول الأندية، أو استخدام المواصلات العامة، كما أقرَّ نسبة توظيف 5% من ذوي الإعاقة في المصانع والشركات والقطاع العام. فيشير سيد سعد: **"أنا شايفه مكسب كبير جدًّا..؛ القانون سمحلك تشتري عربية..، القانون برضه سمحلك تنشئ شركة وتاخد إعفاء.. وإحنا كنا بنتحايل زمان على المسئولين علشان ندمج ولادنا في التعليم لكن دلوقتي القانون بقي ملزم إن ولادنا يكونوا مدمجين في التعليم، وكمان قانون بقي ملزم إن كل اللي بيتعاملوا مع ذوي الإعاقة لازم يتدربوا، وكمان أدى الفرصة لكل القطاعات لو شغلت أكتر من 5 % بتاخد امتيازات علشان إيه يسهل فرصة تمكين دمج ذوي الإعاقة"**.

بجانب الامتيازات في العمل من تحديد ساعات وأيام محددة للعمل، وتسهيلات الحصول على الجمع بين معاشين؛ إيهاب: **" ده قانون منصف جدًّا، وفيه حاجات بتديك دفعة مستقبلية، أنت المعاش مثلًا بند من البنود مثلًا الجمع بين معاشين، أنا مثلًا**

موظف وأبويا اتوفا فاهقدر أجمع ما بين المعاشين". من الواضح أن قانون الأشخاص ذوي الإعاقة قد أسهم في تجديد الأمل لدى هؤلاء الأشخاص.

نظام الكوتة (الحصص) المتعلق بالعمل والمشاركة السياسية:

ساعد التمثيل السياسي للأشخاص ذوي الإعاقة في زيادة الاهتمام بقضايا الإعاقة (El Zawahry, 2018, p. 14) في انتخابات عام 2015، وتمَّ انتخاب تسعة أشخاص من ذوي الإعاقة في مجلس النوَّاب (لم يتم انتخاب أي منهم في عام 2012)، وهذا مطلب من قانون مجلس النواب الذي ينصُّ على أن مجلس النوَّاب يجب أن يضمَّ ما لا يقلُّ عن (56) امرأة، و(24) مسيحيًّا، وتسعة أشخاص من ذوي الإعاقة USDS, (2017b, p. 37). ويقترح عطية Attia (2017)، أن: "الثورة المصرية مهَّدت الطريق لسماع أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ مما أدَّى إلى دمج ذوي الإعاقة في الدستور المصري الجديد، وتعيين تسعة نوَّاب معاقين" (ص 18).

أشار بعض المشاركين إلى أن نسبة معينة من القائمة الانتخابية تُخصَّص للشباب والمرأة والأقباط، وأيضًا لذوي الإعاقة، ويعتبر هذا المقترح مكسبًا له كشخص معاق؛ حيث إنه إذا تمَّ ترشيحه فرديًّا، فإنه قد يفشل في الفوز بالمنصب، ولكن إذا تمَّ تخصيص كوتة خاصة لذوي الإعاقة ضمن القائمة، فإنه يرى أن لديه فرصة أكبر للفوز.

أشار سعد: **"موجودة في الدستور في غالبًا آخر مادة في الدستور إن نسبه من القائمة زي ما فيه للشباب والمرأة والأقباط يكون في نسبة لذوي الإعاقة، ودي مكسب؛ لأن أنا كمعاق لو نزلت فردي هاسقط، إنما لو نزلت قائمة في فرصة هاكسب"**. فيمكن اعتبار هذا المقترح كخطوة إيجابية نحو تعزيز المشاركة السياسية لذوي الإعاقة، ومن خلال تخصيص نسبة في القائمة الانتخابية، ويتم تمكين هؤلاء الأفراد من الدخول في المنافسة السياسية وتمثيلهم في الحكم، وبالتالي تعزيز حقوقهم ومصالحهم.

المجتمع المدني والمبادرات الوطنية:

وعند سؤال المشاركين عن المبادرات الوطنية، أشارت شيرين إلى أن جميع المبادرات الرئاسية المعنية بذوي الإعاقة هي مبادرات تاريخية، وتمثل مكسبًا كبيرًا يمكن اعتبار هذه المبادرات كتعبير عن التقدير والاعتراف بحقوق ذوي الإعاقة كأفراد يستحقون المساواة والفرص العادلة، ومن خلال تنفيذ هذه المبادرات يتمُّ تحقيق تقدُّم في تحسين الحياة والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية لذوي الإعاقة، كما يُعدُّ تبنِّي المبادرات الرئاسية المعنية بذوي الإعاقة خطوة مهمة نحو تغيير النظرة العامة تجاه الإعاقة في المجتمع، ومن خلال تسليط الضوء على حقوق ذوي الإعاقة وتعزيز التضامن والاندماج الاجتماعي، يمكن تحقيق تغيير إيجابي في الوعي والثقافة المجتمعية، شيرين: **"جميع المبادرات الرئاسية المعنية بذوي الإعاقة مبادرات تاريخية ومكسب كبير"**. وكذا يمكن أن تحمل المبادرات الرئاسية المعنية بذوي الإعاقة تأثيرًا إيجابيًّا على حياة الأفراد المعاقين ومجتمعاتهم، ويمكن أن تشمل هذه المبادرات توفير الدعم والخِدْمات اللازمة، وتعزيز الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز فرص العمل والتوظيف، وتوفير بيئة ملائمة للحياة المستقلة.

تجارب نجاح الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية:

حكى المشاركون عن بعض تجارب النجاح لأشخاص ذوي إعاقة استطاعوا أن يُحققوا إنجازات، والوصول إلى مناصب سياسية مرموقة لها تأثير ملموس على مستوى الدولة والمجتمع، تُذكر تجارب ناجحة لأفراد ذوي الإعاقة، مثل دكتورة/ هبة هجرس، ودكتور/ خالد حفني في مجلس النوَّاب؛ حيث قدموا أداءً جيدًا، ونجحوا في تمثيل مصالح المجتمع وذوي الإعاقة، ويعكس ذلك تقدمًا في تحقيق المشاركة السياسية لهذه الفئة. وفي هذا يقول سيد سعد: **"إحنا عندنا تجربه ناجحة، زي دكتوره هبه هجرس، ودكتور خالد حفني في البرلمان"**

ويشار إلى تجارب ناجحة لأشخاص ذوي إعاقة على مستوي المحافظات، مثل/ إيهاب الضباعني وسيد سعد، وياسر شلبي، يعتبر وجودهم في مناصب تنفيذية وسياسية دليلًا على القدرة والكفاءة العالية للأفراد ذوي الإعاقة في العمل الحكومي والسياسي. إيهاب:" **وكمان عندنا تجارب ناجحة على مستوى المحافظة، زي زميلنا في مستقبل وطن إيهاب الضباعني، عامل شغل كويس وإحنا موجودين في حزب حماة الوطن من ضمن المؤسسين ليه في 2013 هنا.. وفيه دكتور ياسر شلبي، بقي أمين تنظيم الشعب الجمهوري**".

ويشير زويل إلى أن هناك أعضاء مجالس إدارة جمعيات ذوي إعاقة متميزين جدًّا، ويقومون بعمل عالي الجودة، وهذا يشير إلى أن الأفراد ذوي الإعاقة يمتلكون قدرات ومهارات فردية مميزة قادرة على تحقيق النجاح في مجالات مختلفة. زويل: **"أعرف أشخاص ذوي إعاقة أعضاء مجلس إدارة جمعيات متميزين جدًّا وعاملين شغل عالي"**.

يمكن استنتاج أن هذه الأمثلة تعكس التطوُّر في تفهم المجتمع والحكومة لأهمية تشجيع وتمكين ذوي الإعاقة، وكذلك تؤكد مدى التحسين في توفير فرص تعليم وتوظيف ومشاركة سياسية لهذه الفئة.

رؤية المبحوث من الدولة والمجتمع:

في النهاية أوردَ المشاركون طلبات واحتياجات من الدولة والمجتمع؛ لتحسين وطأة النموذج الطبي، فتمثلت أولًا: مراقبة تطبيق تعيين نسبة 5% في القطاع الخاص والشركات، ويُعتبر تطبيق نسبة 5% لتوظيف ذوي الإعاقة في القطاع الخاص والشركات أحد السياسات الممكنة؛ لتعزيز التضامن والمشاركة المجتمعية لهذه الفئة. وعادةً ما يتمُّ تنفيذ هذه السياسة من خلال تشريعات أو توجيهات حكومية، وتتطلب مراقبة تطبيق هذه السياسة الالتزام بعدة خطوات وإجراءات، بما في ذلك: يتعين تحديد

المعايير الدقيقة لتعريف من يُعتبر "ذو إعاقة" وكيفية حساب النسبة المطلوبة (5%) في الشركات. ويجب توفير التوعية والتدريب للشركات وأصحاب الأعمال حول أهمية توظيف ذوي الإعاقة وكيفية تطبيق سياسة النسبة. وينبغي وجود جهة مسئولة عن مراقبة تطبيق السياسة، وجمع البيانات المتعلقة بنسبة التوظيف في الشركات. يمكن أن تقوم الجهة المعنية بإجراء تقييمات دورية للتأكد من التزام الشركات بالسياسة. ويمكن توفير حوافز وتشجيعات للشركات التي تتجاوز نسبة التوظيف المطلوبة، مثل: الإعفاءات الضريبية أو الدعم الحكومي. حاتم: **"محتاج من الدولة تمكين في العمل، وده مش موجود، وتفعيل 5%، وكمان يبقي فيه بعض القانونين والإضافات تكون موجودة يعني مثلًا معاش كرامه، أنا أفضل إنه يحاول يشغل الناس أفضل"**. من المهم أن يكون هناك إطار قانوني واضح وآليات فعالة للمراقبة وتطبيق السياسة؛ حتى يتمَّ ضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وتعزيز فرص التوظيف لذوي الإعاقة في القطاع الخاص والشركات.

ثانيًا: تطبيق القانون 10 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية، ويضمن القانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الكثير من الحقوق المكتسبة التي تهدف في المقام الأول حماية ذوي القدرات وحصولهم على مستحقاتهم، وضمان دمجهم في المجتمع بصورة كاملة، والذي جاء مترجمًا لاهتمامات الدولة المصرية بحقوق ذوي الإعاقة، والعمل على زيادة مكتسباتهم. وفي هذا الصدد يشير إيهاب: **"أنا بطلب من الدولة إننا نشدّ بيد من حديد على تنفيذ قانون 10، وأتمنى أن يكون في وعي أكتر للتنفيذين بالقوانين.. ونفسي الدولة تتمم قانون لتشغيل ذوي الهمم؛ لأن عددهم 15 مليون، وفي دول في شرق أسيا عرفت تستخدمهم صح، وعرفت تأهلهم وتشغلهم صح، والمشروع يتبني تدريبهم وتشغيلهم في المجالات اللي يعرفوا يشتغلوا فيها، زي مثلًا اللحام تحت البحر؛ لأنه بيحتاج ناس تستحمل الأصوات"**.

ثالثًا: مراعاة الكود الهندسي عند إنشاء طرق جديدة، ومراعاتهم عند تصميم المواقع الإلكترونية بما يتناسب مع الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعبّر هذه الاقتراحات التي ذكرها

محمد علي عن اهتمامه بتحسين الوضع والتوافق مع احتياجات الأشخاص المكفوفين في المجتمع، ويدلُّ ذلك على وعيه بالتحديات التي يواجهها هؤلاء الأشخاص ورغبته في توفير بيئة تكنولوجية وبنية تحتية تعمل لصالحهم. ويشير إلى ضرورة توفير طرق سهلة ومناسبة لحركة المكفوفين، مثل: تصميم طرق مهيأة تُسهِّل عبورهم وتنقلهم بكل سهولة وأمان. ويمكن أن يتضمن ذلك توفير ممرات خاصة للمشاة تكون مجهَّزة بمؤشرات صوتية أو تحسسية تساعد المكفوفين على تحديد اتجاههم وتوجيههم.

كما يشير إلى أهمية توفير مواقع إلكترونية يمكن الوصول إليها بسهولة للمكفوفين، ويوضح أنه يفضَّل أن يكون الموقع مصمَّمًا بطريقة تسمح لقارئات الشاشة بقراءة المحتوى بدقة ووضوح؛ ويعني ذلك ضرورة توفير المحتوى النصي المقروء، وتجنب الاعتماد الكلي على الصور أو العناصر المرئية؛ محمد علي: **"أطلب من الدولة إن هي لما تعمل حاجة تبقى تحط المكفوفين في حسبانها، مثلًا لو عملوا طريق يكون ممهدًا لسير المكفوفين وعبوره بسهولة.. لو عملوا موقع على الإنترنت يكون قابلًا للاستخدام مع قارئات الشاشة، مش كل ما افتح موقع الاقي كله صور، يكون الموقع كل حاجة فيه مقروءة نصًّا مش عبارة عن كلام مصور"**.

يمكن القول بأن هذه الاقتراحات تعبير عن الحاجة إلى تكنولوجيا متقدمة توفِّر واجهات مستخدم يمكن الوصول إليها بسهولة للأشخاص المكفوفين. ويعكس أيضًا الحاجة إلى زيادة الوعي بين المؤسسات والدول، وتعزيز الجهود؛ لتوفير بيئة شاملة ومتاحة للجميع، بغض النظر عن القدرات البصرية.

وفيما يتعلق برؤى المشاركين من المجتمع، أولًا: تغيير النظرة للأشخاص ذوي الإعاقة من نظرة شفقة ورحمة إلى نظرة عادية تحمل المساواة، وأن الكل متساوٍ. تعكس رغبتهم في تعامل المجتمع مع ذوي الإعاقة بشكل متساوٍ وعادل، دون أن يكون هناك تعاطف زائد أو معاملة مختلفة، وتحقيق المساواة الكاملة بين جميع أفراد المجتمع بغض

النظر عن وجود أو عدم وجود إعاقات. ويعبر عن رغبة في إزالة أي تفضيل أو تمييز يمكن أن يتعرض له الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن يتمَّ اعتبارهم أعضاء متكاملين في المجتمع بنفس الحقوق والفرص التي تتاح للجميع. عواد: **"والله عايزهم يبصوا لذوي الإعاقة زيهم زي أي حد بدون أي شفقة، وبدون أي الكلام ده كله"**.

قد يُعزز هذا التحليل الحاجة إلى تبنِّي مفهوم المساواة والشمولية في المجتمع، وتعزيز الوعي بحقوق ذوي الإعاقة، ومن خلال تحقيق هذه الأهداف يمكن تعزيز التضامن والتكافل الاجتماعي، وإقامة مجتمع يحترم ويقدر تنوعه، ويوفِّر الفرص لجميع أفراده، بغض النظر عن قدراتهم أو احتياجاتهم الخاص.

ثانيًا: النظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم طاقة خلَّاقة قادرة على إنجاز أي شيء مثل الأسوياء تمامًا، وتشير رغبة حاتم إلى أن يتعامل المجتمع معه على أساس المساواة والاحترام، بدلًا من التعاطف الزائد الذي يمكن أن يؤدي إلى تقييد فرصه، أو اعتباره غير قادر على القيام بمهام أكثر من العادة. ويعبّر عن رغبته في أن يُعترف به ويُقدر بصفته فردًا قادرًا ومبدعًا، وأن يتمكن من تحقيق إمكاناته الكاملة دون أي توقعات سلبية أو تقييدات. حاتم: **"محتاج من المجتمع إنه يبقى عارف إني طاقة خلَّاقة، وقادر على العطاء، ومؤمن بمقولة للسادات وهي: أفضل احترام العالم بلا تعاطف أفضل من تعاطف العالم بلا احترام، ومحتاج أيضًا أن المجتمع لازم يكون مؤمن بأن المعاق قادر أنه يعمل شغل أكثر من العادي"**.

هذه الرؤية تُعزز أهمية بناء مجتمع يتسم بالشمولية والتسامح، ويعترف بأن لدى جميع الأفراد قدرات ومواهب فريدة للإسهام في التنمية والتقدم، ويدعو إلى التغلُّب على التحيُّزات والاحتكارات التي تعوق إمكانات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز فرصهم في المشاركة والمساهمة بشكل كامل في المجتمع.

خاتمة (الخلاصة):

كان الهدف من الدراسة تقييم مدى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الشئون السياسية في مصر، وبحث عوائق المشاركة السياسية للأفراد ذوي الإعاقة، واستعانت الدراسة بالنماذج الطبية والاجتماعية للإعاقة، وتُظهر النتائج أننا ما زلنا محكومين بالنموذج الطبي؛ فالأشخاص ذوي الإعاقة كانوا عمومًا غير مبالين بالسياسة، وأن العديد من العوامل المترابطة من الحواجز أعاقت المشاركة السياسية، مثل: وجهات النظر السلبية للأفراد ذوي الإعاقة، وانعدام الثقة في السياسيين، والافتقار إلى التسهيلات المناسبة، وحواجز الاتصال في الأماكن والأنشطة السياسية، والفقر، والتعليم الرسمي المنخفض.

ووجدت الدراسة أن الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم لم يشاركوا في صُنع القرار؛ وبالتالي لم يتمّ أخذ آرائهم في الاعتبار عند اتخاذ القرار، وعلى الرغم من حقيقة أن المشاركة السياسية هي حق أساسي من حقوق الإنسان للمواطنين، وعلى الرغم من أهمية اتخاذ القرار الجماعي في أي نظام سياسي، فقد تمَّ استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة الدراسة، ولقد فقدوا آلية مهمة من شأنها أن تساعدهم على إشراك مختلف الفاعلين السياسيين والمكلفين بالمسئولية لتعزيز مصالحهم، وتُعدُّ الحقوق المدنية أساسية لكل إنسان؛ ولذا لا يمكن أن يستمرَّ إهمال الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة؛ لذلك من الضروري اتخاذ تدابير عملية، مثل: التعليم العام لتغيير المفاهيم حول الإعاقة، والعمل الإيجابي لتعزيز الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وتكشف هذه الدراسة أيضًا عن فجوة بين التشريعات الحالية المتعلقة بحقوق الأفراد ذوي الإعاقة في المشاركة في الأنشطة السياسية ومدى قدرتهم على ممارسة هذه الحقوق في الممارسة العملية، وتشير هذه النتائج إلى ضرورة التطبيق الكامل لمبادئ تشريعات الإعاقة والمساواة الحالية في مصر، فضلًا عن زيادة الوعي العام بقضايا

الإعاقة، وأن القيام بذلك سيُسهِم في دمج الأفراد ذوي الإعاقة بشكل كامل في المشاركة السياسية وفي الحياة العامة ككل.

كما أبرز البحث ما ينطوي عليه العمل الإيجابي والفرص من استحداث تشريعات قانونية تمنح حصص محددة لتمثيل ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل السياسي والعمل وغيرها، بجانب البرامج والممارسات الأخرى التي من أبرزها المبادرات الوطنية الموجَّهة لهذه الفئة.

الآثار المترتبة على صُنع السياسات:

تُعدُّ المشاركة المتساوية في صُنع القرار حجرَ الزاوية لكل مجتمع ديمقراطي؛ لأن المشاركة الجماعية والفعَّالة لكل مواطن تُعزز المسئولية الجماعية، وتُعزز التحوُّل الاجتماعي (Hall & Alvarez, 2012؛ Krishna, 2013؛ Klein, 2005؛ Pahad, 2005). أما بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين واجهوا الإقصاء والذين تمَّ تهميشُهم لفترة طويلة فإن المشاركة السياسية قد تفتح لهم الفرص للمشاركة في مجالات الحياة الأخرى (Meekosha, 1999). في ضوء ذلك، ينبغي بذل جهود واعية من خلال الإجراءات الإيجابية لتعزيز واحترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وجعل البيئة السياسية أكثر سهولة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر.

أولًا: يجب أن تكون الإجراءات الهادفة إلى دمجهم ذات أهمية قصوى بالنسبة للمدافعين والدولة من حيث متابعة الإجراءات التي من شأنها الحدّ من التصورات السلبية حول الإعاقة، مثل: تثقيف الجمهور حول قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية المجتمع الشامل، وقد يؤدي التثقيف العام الذي يخلق الوعي حول الحاجة إلى احتضان الأشخاص ذوي الإعاقة كأعضاء متساوين في مجتمعهم - إلى زيادة قبولهم وإدماجهم في عملية صُنع القرار، وسيكون هذا فعَّالًا إذا كانت هناك سياسات شاملة لا تُشجِّع التمييز بينما تشجِّع الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى. وعلى سبيل المثال يمكن تنفيذ العمل الإيجابي، مثل: تعيين بعض الأشخاص ذوي الإعاقة

في مناصب وزارية، يمكن لمثل هؤلاء الأفراد أن يكونوا قدوة للآخرين، وكسر الأسطورة المحيطة بالإعاقة.

ثانيًا: لكي يستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة من السياسات الشاملة، يجب على الحكومة استثمار تعليمهم؛ حتى يتمكَّنوا من اكتساب المعرفة والمهارات المطلوبة للمشاركة في المجتمع، وقد يؤدي تنفيذ سياسات وممارسات، مثل: التعليم الشامل، وتدريب المعلمين في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة؛ لجعل النظام التعليمي في مصر في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة ـ إلى زيادة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة إلى التعليم.

ثالثًا: يُعدُّ ضمان توفير المساعدة الشخصية وغيرها من أشكال الدعم وتمويلها للمرشحين المعوقين والمعينين وشاغلي المناصب ـ أمرًا ضروريًّا لتحقيق تكافؤ الفرص، ويجب معالجة الحواجز القانونية والسياسية بما في ذلك تلك القائمة في أنظمة استحقاقات العجز.

رابعًا: يمكن للأحزاب السياسية أن تعمل على الترحيب بالأشخاص ذوي الإعاقة، ودعمهم بوصفهم فاعلين سياسيين على مستوى الدخول - كناخبين وفي المناظرات وأعضاء وكعاملين في الحملات ومتطوعين، ويجب عليهم أيضًا تطوير استراتيجيات هادفة لتوظيف وتطوير المرشحين أو المعينين المحتملين من ذوي الإعاقة، ويمكن للأحزاب السياسية استخدام نظام الحصص؛ لتشجيع اختيار المرشحين المعوقين أو المسئولين المعينين.

خامسًا: كما اقترحت هيومن رايتس ووتش **Human Rights Watch** (2012) أن الإجراءات الانتخابية تحتاج إلى الكثير من التغييرات؛ لجعل الانتخابات في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، في الوقت الحالي لا تأخذ الهيئة الوطنية للانتخابات في الاعتبار احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة عند إعداد المواد الخاصة بالانتخابات؛ لذا فإن مواد التصويت ليست صيغ يسهل الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصةً أولئك الذين يعانون من إعاقة بصرية.

أخيرًا، يجب جمع بيانات قوية وجديرة بالثقة على جميع مستويات الحياة السياسية؛ فبدون أرقام مؤكدة من المستحيل قياس التقدم نحو زيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. كما طالب مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بجمع البيانات المحسنة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، والذي نصَّ على ما يلي: "على المستوى الوطني، تُعدُّ البيانات الشاملة والمصنَّفة حسب الجنس والإعاقة ضرورية لتوجيه الإجراءات الفورية، وكذلك لرصد التدخُّلات والتقدم المحرز بمرور الوقت وتصحيحهما عند الحاجة "(OSCE / ODIHR 2017).

المراجع

المراجع العربيَّة:

أبو مساعد، حمدي. (2012). المشاركة السياسية لذوي الإعاقة الحركية دراسة ميدانية. *مجلة أسيوط العلوم الزراعية*، 43(4)، 178-204.

دستور مصر. (2014). الجريدة الرسمية. العدد (3).

عاشور، قياتي. (2023، سبتمبر). تمكين ذوي الهمم في سوق العمل، *مجلة آفاق اجتماعية*، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، العدد (5)، ص 181-186.

قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. (رقم 10 لسنة 2018). الجريدة الرسمية. العدد (7). مكرر ج.

المراجع الأجنبية:

Agran, M., & Hughes, C. (2013). "You Can't Vote—You're Mentally Incompetent": Denying Democracy to People with Severe Disabilities. *Research and Practice for Persons with Severe Disabilities*, *38*(1), 58-62.

Agran, M., MacLean, W., & Andren, K. A. K. (2015). "I never thought about it": Teaching people with intellectual disability to vote. *Education and Training in Autism and Developmental Disabilities*, *50*(4), 388-396.

Atkinson, V., Azelton, A., & Fogg, K. (2014). *Equal Access: How to Include Persons with Disabilities in Elections and Political Processes*. International Foundation for Electoral Systems.

Attia, M. (2017). *Exploring how the Egyptian Revolution Paved the Way the Disability Movement to Advocate for Inclusive Development*. Handicap, Reconnaissance et "Vivre ensemble". Diversité des pratiques et pluralité des valeurs. Retrieved July 1, 2023, from https://bit.ly/3PJfad6

Baffoe, M. (2013). Stigma, discrimination & marginalization: Gateways to oppression of persons with disabilities in Ghana, West Africa. *Journal of Educational and Social Research*, *3*(1), 187-198.

Barbour, R. S. (2001). Checklists for improving rigour in qualitative research: A case of the tail wagging the dog? BMJ, 322(7294), 1115-1117.

Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. Qualitative Research in Psychology, 3(2), 77-101.

Brett, J. (2002). The experience of disability from the perspective of parents of children with profound impairment: is it time for an alternative model of disability?. Disability & Society, 17(7), 825-843.

Bryman, A. (2012). *Social research methods*. Oxford University Press

Burden, B. C., Fletcher, J. M., Herd, P., Moynihan, D. P., & Jones, B. M. (2017). How different forms of health matter to political participation. *The Journal of Politics*, *79*(1), 166-178.

Bystydzienski, J. M. (1992). Women transforming politics: Worldwide strategies for empowerment.

Christensen, H. (2011). Political activities on the Internet: Slacktivism or political participation by other means? *First Monday*, *16*(2).

Crow, L., & Morris, J. (1996). Encounters with strangers: Feminism and disability. Including all of our lives: Renewing the social model of disability, 206-226.

Dawson, C. (2007). *Practical research methods: A user-friendly guide to mastering research techniques and projects.* How To Books Ltd.

El Zawahry, A. (2018). The effect of photovoice on explicit & implicit prejudice towards persons with disability [master's Thesis, the American University in Cairo]. AUC Knowledge Fountain.

European Union Agency for Fundamental Rights (FRA). (2010). "The Right to Political Participation of Persons with Mental Health Problems and Persons with Intellectual disabilities." Wien, Austria. Retrieved August 20, 2023, from https://bit.ly/3Zp3xv3

European Union Agency for Fundamental Rights. (2014). Are people with disabilities elected to national parliament? Retrieved July 12, 2023, from https://bit.ly/450uK8B

Faulks, K. (2000). Political sociology: a critical introduction. NYU Press.

Fox, S. (2014). Is it time to update the definition of political participation? Political Participation in Britain: The Decline and Revival of Civic Culture', Parliamentary Affairs, 67:2, 495–505.

Goering, S. (2015). Rethinking disability: The social model of disability and chronic disease. Current Reviews in Musculoskeletal Medicine, 8(2), 134- 138.

Goggin, G., & Wadiwel, D. (2014). Australian disability reform and political participation. *Australian Review of Public Affairs*, (Sep), 1-12.

Guldvik, I., Askheim, O. P., & Johansen, V. (2013). Political citizenship and local political participation for disabled people. Citizenship Studies, 17(1), 76-91.

Haegele, J. A., & Hodge, S. (2016). Disability discourse: Overview and critiques of the medical and social models. Quest, 68(2), 193-206.

Hall, T., & Alvarez, R. M. (2012). Defining the barriers to political participation for individuals with disabilities. *The Information Technology and Innovation Foundation Accessible Voting Technology Initiative*.

Hammel, J., Magasi, S., Heinemann, A., Gray, D. B., Stark, S., Kisala, P., Carlozzi, N. E., Tulsky, D., Garcia, S. F., & Hahn, E. A. (2015). Environmental barriers and supports to everyday participation: A qualitative insider perspective from people with disabilities. *Archives of Physical Medicine and Rehabilitation*, *96*(4), 578-588.

Harris, S. P., Owen, R., & De Ruiter, C. (2012). Civic engagement and people with disabilities: the role of advocacy and technology. Journal of Community Engagement and Scholarship, 5(1), 1-14.

Hästbacka, E., Nygård, M., & Nyqvist, F. (2016). Barriers and facilitators to societal participation of people with disabilities: A scoping review of studies concerning European countries. *Alter*, *10*(3), 201-220.

Hillygus, D. Sunshine. 2005. "The Missing link: Exploring the Relationship Between Higher Education and Political Engagement." Political Behavior 27 (1): 25–47

Holland, R. (2016). Participation and engagement of people with a learning disability in the lead up to the 2015 general election. *Tizard Learning Disability Review*, *21*(1), 10-14.

Human Rights Commission. (2014). *Factors that impede equal political participation and steps to overcome those challenges. Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human*

Rights. A/HRC/27/29. Retrieved *June 30, 2023,* from: https://cutt.us/9Dnos.

Human Rights Watch. (2012). *" I Want to be a Citizen Just Like Any Other": Barriers to Political Participation for People with Disabilities in Peru*. Human Rights Watch. Retrieved September 10, 2023, from https://bit.ly/3PJCk30

James, E., Harvey, M., & Hatton, C. (2018). Participation of adults with learning disabilities in the 2015 UK General Election. Tizard Learning Disability Review, 23(2), 65-71.

Kassah, A. K. (2008). Begging as work: A study of people with mobility difficulties in Accra, Ghana. *Disability & Society*, *23*(2), 163-170.

Keith, L. (1996). Encounters with strangers: The public's responses to disabled women and how this affects our sense of self. Encounters with strangers: Feminism and disability, 69-88.

Khasnabis, C., Motsch, K. H., Achu, K., Al Jubah, K., Brodtkorb, S., Chervin, P., ... & Lander, T. (2010). Community-based rehabilitation: CBR guidelines. Geneva: World Health Organization.

Klein, H. (2005). The Right to Political Participation and the Information Society. Paper presented at the Global Democracy Conference, Montreal,Canada.

Koroli, V. (2015) Participation of people with disability from Moldova in political and public life. Retrieved August 17, 2023, from https://bit.ly/453qyop

Krishna, A. (2013). Enhancing Political Participation in Democracies: What is the Role of Social Capital? *Comparative Political Studies*, 35(4), 437-460.

Kyei, E. A., & Dogbe, J. (2020). Participation of persons with disabilities in political activities in Kumasi metropolis, Ghana. Disability, CBR & Inclusive Development, 31(2), 114-131.

Levesque, M. (2016). Searching for persons with disabilities in Canadian provincial office. Canadian Journal of Disability Studies, 5(1), 73-106.

Marie, L. (2023). Political participation of people with disabilities in the EU, EPRS: European Parliamentary Research Service. Belgium. Retrieved July 14, 2023, from https://bit.ly/3roarEc

Matthews, H., Limb, M., & Taylor, M. (1999). Young people's participation and representation in society. Geoforum, 30(2), 135-144.

Mattila, M., & Papageorgiou, A. (2017). Disability, perceived discrimination, and political participation. *International Political Science Review*, *38*(5), 505-519.

Mayer, J. E (2007). Study on the rights of persons with disabilities in Cameroon. Retrieved July 20, 2023, from https://bit.ly/3PmqV7N

Mbibeh, L. (2013) Implementing Inclusive Education in Cameroon: Evidence from the Cameroon Baptist Convention Health Board. *International Journal of Education*, 5(1), 52-68.

McCausland, D., McCallion, P., Brennan, D., & McCarron, M. (2018). The exercise of human rights and citizenship by older adults with an intellectual disability in Ireland. Journal of Intellectual Disability Research, 62(10), 875-887.

McEwan, C., & Butler, R. (2008). Disability and development: Different models, different places. *Geography Compass*, *1*(3), 448-466.

McGrath, O., Crawford, S., & O'Sullivan, D. (2019). 'It's a challenge': Post primary physical education teachers' experiences of and perspectives on inclusive practice with students with disabilities. *European Journal of Adapted Physical Activity*, *12*(1), 1-14.

Meekosha, H. (1999). Political Activism and Identity Making: The Involvement of Women in the Disability Rights Movement in Australia. Australia: Women with Disabilities Australia (WWDA).

Miller, J. M (2010). Why Do People Participate in Politics? Retrieved September 12, 2023, from https://bit.ly/461vyvd

Noy, C. (2008). Sampling knowledge: The hermeneutics of snowball sampling in qualitative research. *International Journal of social Research Methodology*, *11*(4), 327-344.

Ohme, J., de Vreese, C. H., & Albæk, E. (2018). From theory to practice: How to apply van Deth's conceptual map in empirical political participation research. Acta Politica, 53, 367-390.

Oliver, M. (2018). Understanding disability: From theory to practice. Bloomsbury Publishing.

Oliver, Michael. 1990. The Politics of Disablement. London: Macmillan Press.

Opokua, M. P., Mprah, W. K., & Saka, B. N. (2016). Participation of persons with disabilities in political activities in Cameroon. Disability and the Global South, 3(2), 980-999.

Pahad, E. (2005). Political participation and civic engagement. *Progressive Politics*, 4(2), 21-26.

Palmer, M., & Harley, D. (2012). Models and measurement in disability: an international review. Health Policy and Planning, 27(5), 357-364.

Pickard, S. (2019). Politics, protest and young people: Political participation and dissent in 21st century Britain. London: Palgrave Macmillan UK.

Powell, C. M., Kent, D., Baily, M. A., Ferguson, P. M., Gartner, A., Lipsky, D. K., ... & Hamby, L. (2000). Prenatal testing and disability rights. Georgetown University Press.

Priestley, M., Stickings, M., Loja, E., Grammenos, S., Lawson, A., Waddington, L., & Fridriksdottir, B. (2016). The political participation of disabled people in Europe: Rights, accessibility and activism. Electoral Studies, 42, 1-9.

Prince, M. J. (2007). The electoral participation of persons with special needs. Elections Canada.

Reher, S. (2018). Mind this gap, too: Political orientations of people with disabilities in Europe. Political Behavior, 10(4), 613-635.

Sackey, E. (2014). Disability and political participation in Ghana: an alternative perspective. Scandinavian Journal of Disability, 17(4), 366-381

Sakarneh, M. A., & Al-Swelmyeen, M. B. (2020). The extent to which the Jordanian inclusive basic schoolteachers use the constructivism theory in teaching. Journal of Educational and Social Research, 10(1), 182-197.

Sandall, S. R., Smith, B. J., McLean, M. E., & Ramsey, A. B. (2002). Qualitative research in early intervention/early childhood special education. Journal of Early Intervention, 25(2), 129-136.

Schriner, K. F., Shields, T. G., & Schriner, K. (1998). The Effect of Gender and Race on the Political Participation of People With Disabilities in the 1994 Mid-Term Election. *Journal of Disability Policy Studies*, *9*(2), 53–76.

Schur, L., & Adya, M. (2013). Sidelined or mainstreamed? Political participation and attitudes of people with disabilities in the United States. *Social Science Quarterly*, *94*(3), 811-839.

Schur, L., Adya, M., & Kruse, D. (2013). *Disability, voter turnout, and voting difficulties in the 2012 elections.* U.S. Election Assistance Commission and Research Alliance for Accessible Voting.

Schur, L., Kruse, D. & Blanck, P. (2013b). People with disabilities: Sidelined or mainstreamed? Cambridge: Cambridge University Press.

Schur, L., Shields, T., Kruse, D. and Schriner, K. (2002). Enabling democracy: disability and voter turnout. *Political Research Quarterly*, 55(1), 167-190.

Scullion, P. A. (2010). Models of disability: their influence in nursing and potential role in challenging discrimination. Journal of advanced nursing, 66(3), 697-707.

Silvers, A. (2003). On the possibility and desirability of constructing a neutral conception of disability. Theoretical Medicine and Bioethics, 24, 471-487.

Skelton, T., & Valentine, G. (2003). Political participation, political action and political identities: Young D/deaf people's perspectives. Space and Polity, 7(2), 117-134.

Smith, B. G. and Hutchison, B. (2004). *Gendering disability.* New Brunswick: Rutgers University Press.

Smith, W. T., Roth, J. J., Okoro, O., Kimberlin, C., & Odedina, F. T. (2011). Disability in cultural competency pharmacy education. American journal of pharmaceutical education, 75(2).

Suzanne, M., Hennie, R., & Iris, I. (2019). Voting barriers and solutions: The experiences of people with disabilities during the Dutch national election in 2017. *Disability & Society*, *34*(5), 819-836.

Theocharis, Y., Boulianne, S., Koc-Michalska, K., & Bimber, B. (2023). Platform affordances and political participation: how social media reshape political engagement. West European Politics, 46(4), 788-811.

Thomas, C. (2017). Sociology of disability and illness: Contested ideas in disability studies and medical sociology. Bloomsbury Publishing.

United Nations Human Rights (2015). Equal participation in political and public affairs.Retrieved July 20, 2023, from https://bit.ly/3LsYcwY

United Nations. (2006). United Nations Convention on the Rights of Persons with Disabilities (UNCRPD) with Optional Protocol. New York. Retrieved July 20, 2023, from https://bit.ly/3rkYlvI

United Nations. (2012). Declaration of global principles for non-partisan election observation and monitoring by citizen organizations and code of conduct for non-partisan citizen election observers and monitors. Retrieved from https://bit.ly/48iCxBz

USDS. (2017). Egypt 2016 human rights report. United States Department of State.

Van Deth, J. W. (2014). A conceptual map of political participation. Acta politica, 49, 349-367.

Verba, S., Schlozman, K. L., & Brady, H. E. (1995). Voice and equality: Civic voluntarism in American politics. Harvard University Press.

Waltz, M., & Schippers, A. (2021). Politically disabled: barriers and facilitating factors affecting people with disabilities in political life within the European Union. Disability & Society, 36(4), 517-540.

Wanambisi, L. (2015). MPs representing persons with disability demand 22 seats, capital news. Capital Fm. Retrieved July 20, 2023, from https://cutt.us/616Js.

WHO. (2011). World report on disability. Geneva: World Health Organization. Retrieved July 20, 2023, from //cutt.us/616Js

Willig, C. (2008). *Introducing qualitative research in psychology*: *Adventures in theory and method*. Open University Press Buckingham.